نمو القطاع الزراعي وانعكاسه على معدلات النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠

الشيماء حامد محمود حجاج **أ.د/ خديجة محمد الأعسر**
مدرس مساعد اقتصاد / اكاديمية الشروق **أستاذ الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**

مقدمة :

تتباين أهمية القطع الزراعى فيما بين الدول، وتزداد أهمية هذا القطاع دخل الدول النامية، وذلك فيما يتعلق بنصيبه من الناتج المحلى الإجمالى، واستيعابه لقوى العمل، فى حين تتراجع هذه الأهمية داخل الدول المتقدمة، فالأهمية النسبية للزراعة تنخفض عند زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعندما يخضع الاقتصاد إلى عملية تحول هيكلي.

ويمثل القطاع الزراعى أحد القطاعات الرئيسية المؤثرة فى الاقتصاد المصرى، منذ قديم الأزل، و إن كان دوره فى النمو الاقتصادى قد تراجع خلال السنوات الأخيرة، بسبب ما يعانيه هذا القطاع من تهميش، وتراجع فى مخصصاته من الإنفاق العام، بالإضافة إلى ما يعانيه هذا القطاع من تعديات علي الأرض الزراعية الخصبة، تحد من قدرته الإنتاجية ، بالإضافة إلى تفتت الحيازات و انتشار المزارع الصغيرة، هذه العوامل التى تؤثر فى ربحية القطاع، و تحد من الاستثمارات الخاصة الموجهة إلى تطويره، وبالتالى لتحقيق نمو متوازن يشمل كل القطاعات، ويسهم فى رفع معدلات النمو الاقتصادى، فإن ذلك يستوجب ضرورة زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعى، ورفع قدراته الإنتاجية، من خلال الاهتمام برفع معدلات التراكم الرأسمالى المادى والبشرى داخل هذا القطاع، بالإضافة لضرورة زيادة معدلات الاستثمار العام فى البنية التحتية و نُظم الرى المستخدمة.

مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة فى أنه على الرغم من أهمية القطاع الزراعى كأحد القطاعات الاقتصادية الرئيسية فى الاقتصاد المصرى، بجانب احتوائه على النسبة الأكبر من العمالة و التركز السكانى، إلا أنه على الرغم من ذلك فقد عانى هذا القطاع من التهميش وضعف المخصصات الاستثمارية، مما أثرعلى معدلات إنتاجيته و مساهمته فى النمو الاقتصادى، لذا تتمثل إشكالية الدراسة فى تحديد مدى مساهمة هذا القطاع و تطورها خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠، و التعرف على التغيرات التى طرأت على محددات الإنتاجية به خلال هذه الفترة

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهمية القطاع الزراعى ودوره فى تحقيق النمو الاقتصادى، و تطور هذا الدور خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠، و ذلك من خلال التعرض إلى المؤشرات الإنتاجية الخاصة بالقطاع، و ذلك للوصول إلى مجموعة من السياسات التى تتعلق بكيفية رفع مساهمات هذا القطاع فى تحقيق النمو الاقتصادى.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الاحصائى لقياس التغيرات فى محددات الإنتاجية الزراعية، كما تم استخدام النموذج الكمى التالى :

$$\text{GDP growth} = \alpha + \beta 1 \text{ agricultural growth} + \beta 2 \text{ industrial growth} + \beta 3 \text{ service sector growth} + \mu$$

لقياس مدى تأثير النمو الزراعى على معدلات النمو الاقتصادى فى مصر و ذلك خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠ ، لتلافى أثر عدم الاستقرار السياسى الذى شهدته الفترة التالية على معدلات النمو ونتائج النموذج.

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على بيانات الإحصاءات الرسمية (المنشورة وغير المنشورة) و التى تصدر عن الجهات التالية: الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء، وزارة الزراعة، البنك الدولى

و تنقسم هذه الدراسة إلى المحاور التالية :

- مفهوم النمو الاقتصادى و نظريات النمو القطاعي
- أهمية القطاع الزراعى فى الاقتصاد المصرى
- تطور العوامل المؤثرة فى الإنتاجية الزراعية
- قياس كمى لأهمية القطاع الزراعى فى تحقيق النمو
- السياسات المقترحة لرفع إنتاجية القطاع الزراعى

١. مفهوم النمو الاقتصادى و نظريات النمو القطاعية

يعنى النمو الاقتصادى بالزيادة فى معدلات الدخل الحقيقى للأفراد، ولتحقيق هذا الهدف لابد من ضخ المزيد من الاستثمارات داخل القطاعات الاقتصادية، بما يرفع من معدلات إنتاجيتها، وفى ظل استهداف الدول تحقيق النمو الاقتصادى ، كأحد الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية، فقد تناولت العديد من النظريات الاقتصادية كيفية تحقيق هذا النمو، بدايةً من نظرية linear stage theory و التى تم وضعها من قبل Walt W. Rostow ، و الذى فسر عملية التنمية بأنها مجموعة متلاحقة من الانتقالات التى لابد و أن تمر بها الدول، حيث قسمها إلى خمس مراحل و هى كما يلى:

- The traditional society المجتمع التقليدى
- The pre-condition for take-off into self-sustaining growth مرحلة ما قبل الإنطلاق
- The take-off مرحلة الإنطلاق
- The drive to maturity مرحلة النمو
- The age of high mass consumption مرحلة التوسع فى معدلات الاستهلاك

حيث اعتبر روستو أن المحدد لعملية التنمية يتمثل فى قدرة الدول على تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية، وتوجيهها إلى استثمارات كفؤه تدفع بالنمو، وهذا ما أظهرته بعد ذلك نظرية هارود دومر للنمو Harrod-Domar growth model، والتى أوضحت أنه لابد و أن تستقطع الدول جزء من الدخل القومى من أجل تمويل عمليات الإحلال لرأس المال المادى، ولكنها فى هذه الحالة سوف تظل عند نفس طاقتها الإنتاجية ولن تحقق أى نمو، لذا ولإحداث النمو ومن ثم التنمية لابد و أن توجه الدول جزء من دخولها إلى الاستثمارات الجديدة فى رأس المال المادى، وقد عبر هارود عن هذه العلاقة بأن الدخول المستقطعة و التى تمثل الإدخار حيث عبر عنها:

$S=sY$ يتم تحوليها إلى استثمارات إضافية معبرا عنها:

$I=\Delta K$ وحيث أن هناك علاقة بين حجم رأس المال والإنتاج ممثلة فى capital-output ratio حيث:

$K/Y=k$ أو $\Delta K/\Delta Y=k$ فبالتالي

$\Delta K=k\ \Delta Y$ وحيث أن:

$I=S=\Delta K$ فإن:

$sy=k\ \Delta Y$ وبالتالي :

$\Delta Y/Y=s/k$ وحيث أن:

$\Delta Y/Y$ تعبر عن معدل نمو الناتج

فإنه وفقا لنظرية هارود دومر فان نمو الدول يتحدد وفقا لمعدلات الادخار السائدة فى الدولة، و معدل رأس المال للناتج، حيث أنه فى ظل غياب التدخل الحكومى فان النمو يكون موجب العلاقة مع معدل الادخار، وسلبى العلاقة مع نسبة رأسمال للإنتاج، والتى تمثل معكوس الإنتاجية، بمعنى أن معدل النمو يتساوى مع حجم الاستثمار مضروب فى إنتاجيته، وبالتالى فوفقا لهذه النظريات فان النمو و التنمية تعتمد على محددات داخلية ممثلة فى الاستثمار و إنتاجية رأس المال المادى، و قد تم بالفعل تطبيق هذه النظريات من خلال خطة مارشال.

(Michal P. Todaro, 2000, p 77-82)

كما أدى هذا الفكر إلى ظهور ما يعرف بنظرية الدفعة القوية لبول روزنشتاين رودان، و التى أوضحت أهمية ضخ المزيد من الاستثمارات العامة و الخاصة داخل القطاعات الاقتصادية لتحقيق النمو، حيث أكد روزنشتاين أن سلسلة الدفعات الصغيرة المتتالية لا تسمح بالقضاء علي التخلف الاقتصادي وتحقيق الانطلاق المنشود، وبالتالى تقف فكرة -الدفعة القوية -علي طرفي نقيض من منهج التدرج في دفع عجلات النمو .

ذلك أن هناك حدا أدنى من الجهد الانمائى ينبغي بذله قبل أن يتسني للاقتصاد القومي الانطلاق في مرحلة النمو الذاتي، حيث أكد روزنشتاين أن القيام بحد أدني من الاستثمار شرط ضرورى – وان لم يكن شرطا كافيا، بما يستتبع بالضرورة تدخل الدولة علي نطاق واسع وفعال في الحياة الاقتصادية من خلال خطة شاملة متناسقة طويلة الأجل، تهدف الي تحقيق معدل سريع للنمو الاقتصادى.

أما من حيث القطاعات المستهدفة بضخ الاستثمارات لتحقيق النمو فهناك مذهبين لتحقيق ذلك، ألا وهما :

- استراتيجية النمو المتوازن
- استراتيجية النمو غير المتوازن

حيث يقوم الخلاف الجوهرى بين هاتين الاستراتيجيتين حول مكان تسديد الدفعة القوية في الاقتصاد القومي؛ هل في جميع القطاعات في آن واحد؟ وهذا هو جوهر استراتيجية النمو المتوازن أم في قطاعات محدودة رائدة ؟ وهذا هو مضمون إستراتيجية النمو غير المتوازن.

- **إستراتيجية النمو المتوازن:-**

تتلخص نظرية النمو المتوازن لراجز نوركسه في ضرورة توفير قدر كبير من الاستثمارات توجه الى جميع القطاعات في آن واحد :

– فيتم اقامة مشروعات البنية الاساسية من مرافق وخدمات؛

– وانشاء عدد كبير من المشروعات الصناعية والزراعية التي تستفيد من هذه المرافق.

وفى ذلك يؤكد نوركسه ضرورة تحقيق التوازن بين الزراعة والصناعة في برامج التنمية حتي لا يؤدي تخلف أي قطاع الي عرقلة نمو القطاع الأخر.

وتستند هذه النظرية الي حجتين أساسيتين؛

أ -عدم قابلية دوال الانتاج للتجزئة.

ب - عدم قابلية الطلب للتجزئة.

أ -عدم قابلية دوال الانتاج للتجزئة.

من المعروف أن عدم قابلية دوال الانتاج للتجزئة يؤدي الي مؤثرات خارجية يستفيد منها النشاط الاقتصادي، وأصدق دليل علي ذلك هو رأس المال الاجتماعى، أو مشروعات الهياكل الأساسية من نقل ومواصلات وسدود وخزانات وقوي محركة وري وصرف ..إلخ، حيث تتصف هذه المشروعات بكبر حجمها، بعبارة أخري فان تجزئة مشروعات رأس المال الاجتماعي وإقامتها تدريجيا يحول دون امكانية الاستفادة منها؛ حيث أن حسن الاستفادة من مشروعات المنافع العامة يستوجب مراعاة التلازم الزمني بين هذه المشروعات.

ب - عدم قابلية الطلب للتجزئة:-

من المعروف أن الدول النامية تعاني من ضيق حجم السوق، لضعف القوة الشرائية بها، وكنتيجة لهذه الظاهرة فان كل وحدة، إنتاجية أو كل صناعة لا تستطيع أن تخلق بمفردها الطلب الكافي لاستيعاب إنتاجها، وبالتالي فإن إنشاء جبهة عريضة من المشروعات والصناعات تمكن الدول النامية من التغلب علي عقبة ضيق السوق، حيث يمثل كل نشاط طلباً عاليا علي منتجات النشاط الآخر (William Easterly, 2006, p4: 8)

- **استرتيجية النمو غير المتوازن(نموذج هيرشمان) :**

ترجع أصول هذه الاستراتيجية إلي الاقتصادي الفرنسي فرنسوا بيرو، ولكن علي الرغم من ذلك فإن معظم الاقتصاديين يعتمدون علي نموذج البرت هيرشمان عند تحليل نظرية النمو غير المتوازن، حيث تستند هذه النظرية علي فكرة مؤداها أن النمو الاقتصادي يجب أن يعتمد علي البدء بانماء بعض الصناعات أو القطاعات الرائدة أو القائدة؛ والتي ينتقل أثر نموها وتقدمها- تلقائيا -إلي بقية الصناعات والقطاعات بالاقتصاد القومي.

حيث تستهدف هذه النظرية الاقتصاد فى استخدام الموارد النادرة من العناصر اللازمة للانتاج، و التى تتمثل فى الأساس فى مدى توافر الأموال اللازمة للاستثمار، حيث تتركز الاستثمارات العامة فى القطاعات الرائدة، و التى تحفز على الاستثمار فى القطاعات الأخرى، وبالتالى فإن البدء بعدم التوازن يحرك النمو لاستعادة التوازن، ويتحقق هذا التتابع الاستثماري نتيجة استفادة بعض القطاعات من الوفورات الخارجية التى تتولد نتيجة لنمو بعض القطاعات الأخري، وبالتالى تتلخص السياسة الانمائية للنمو غير المتوازن في تركيز الجهود التنموية في عدد معين ومحدود من الصناعات أوالقطاعات التي تتميز بأنها محرضة محفزة علي القيام باستثمارات في صناعات أو قطاعات أخري.

- **الاستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية:**

علي الرغم مما تتسم به الدول النامية من العديد من الخصائص المشتركة الا أنها تختلف فيما بينها في درجة التقدم والنمو ومستوي النضج الاقتصادي .كذلك تتفاوت حدة المشاكل الاجتماعية التي تواجهها هذه الدول؛ كما تتباين النظم والايدلوجيات.

وفي ضوء ما تقدم يصبح من الصعب وضع استراتيجية واحدة تصلح للتطبيق في جميع الدول النامية . ومع ذلك تظل هناك مجموعة من العناصر الاساسية والركائز الهامة تستند اليها استراتيجية التنمية في أي دولة نامية؛ من أهم هذه الركائز مايلي-:

أ- تهيئة الاطار الملائم للتنمية من خلال انشاء وتدعيم الهياكل والبنية الأساسية وتغيير البنيان الاقتصادي واصلاح البيئة الاجتماعية والسياسية في المجتمع.

ب - تدعيم مبدأ – الاعتماد علي الذات – بديلا عن مبدأ الاعتماد علي الغير من خلال المنح والقروض والمساعدات؛ خاصة أن معظم الدول النامية تتمتع بطاقات كامنة وثروات هائلة ولا ينقصها سوي حسن استخدام هذه الموارد والطاقات.

ج - التركيز علي العنصر الانساني أو البشري في التنمية، فالعامل هو صانع التنمية وهو في ذات الوقت الهدف النهائى لها، ومن ثم يجب الاستفادة بالموارد البشرية كمصدر ثروة وطاقة انتاجية تدعم عملية التنمية بدلا من أن تعوقها.

د - تنمية عنصر الولاء والانتماء من خلال مجموعة من السياسات تحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتوفر الحاجات الاساسية التي تكفل علي الأقل الحد الأدني من المستوي المعيشي اللائق لكل عامل ومواطن في المجتمع. **(V. V. Bhatt, 1964, p 618:626)**

٢. أهمية القطاع الزراعى فى الاقتصاد المصرى:

على الرغم من أهمية القطاع الزراعى فى الاقتصاد المصرى ، ودوره فى تحقيق الأمن الغذائى و الاكتفاء الذاتى، بالإضافة لكونه مصدر العيش لما يقرب من ٥٥% من السكان، ويعمل به ما يقرب من ٣٠% من قوى العمل المصرية، إلا أنه على الرغم من ذلك فإن القطاع الزراعي يعانى من تراجع نصيبه

النسبى داخل الناتج المحلى الإجمالى لعام ٢٠١٤، حيث يمثل ١٣% من الناتج و٢٠% من حجم الصادرات وحصيلة النقد الأجنبى، فى حين تمثل الصناعات الزراعية ٢٠% من الناتج، أما فيما يتعلق بتوزيع دخول المزارعين فإن الدخل المزراعى يمثل ٢٥% فقط من إجمالى دخول المزارعين، فى حين تمثل النسبة الأكبر ٤٢% من مصادر غير مزراعية، و٩% من تربية الماشية، فى حين تتمثل النسبة المتبقية ٢٤% فى التحويلات والمدفوعات وإيجارات الأراضى. **(IFAD, 2014, p2)**

وتمثل الأرض والمياه أهم التحديات التى تواجهها التنمية الريفية والزراعية، حيث تبلغ حصة الفرد من الأراضى الصالحة للزراعة ٠,٠٥ هيكتار، وهو من أقل المعدلات على مستوى العالم، وتتحدد الوفرة المائية بحصة مصر المحدودة من مياه النيل، ويتكون الريف المصرى مما يقرب من ٥٠٠٠ قرية بطول وادى النيل، حيث لا تتعدى الملكية الزراعية ١هيكتار[١] لما يقرب من ٧٥% من الأسر، حيث تعمل الأسر بالعديد من النشاطات كالزراعة وتربية الماشية والإنتاج غير المزرعى، وترتفع معدلات التنمية فى محافظات الوجه البحرى مقارنةً بصعيد مصر وذلك بسبب قربها من منافذ التصدير، وازدهار صناعات النسيج بها منذ منتصف القرن التاسع عشر.

وقد بدء الاهتمام بهذا القطاع منذ قديم الأزل وحتى الأونة الأخيرة، حيث تبنت الحكومة العديد من السياسات خلال خمسينات القرن العشرين بغرض وضع الإطار التنظيمى لهذا القطاع، حيث تحكمت الدولة فى كل الأراضى المزروعة، فلم يكن للمزارع الحرية لزراعة ما يريد من حاصلات، كما تحكمت الدولة بعملية تأجير الأراضى والأسعار المزرعية، والتى ظلت أقل من الأسعار الدولية بما يقرب ٤٠ : ٦٠%، مما أدى إلى انخفاض أسعار الغذاء فى المناطق الحضرية، إلا أن هذه التنظيمات تراجعت مع التحرير الزراعى عام ١٩٨٦، حيث أصبح المزارعون أكثر حرية فى زراعة ما يشاؤن، وبيعه عند الأسعار السائدة فى السوق، كما تم تحريرسوق الأراضى الزراعية.

إلا أنه وعلى الرغم من التحرير الزراعى، إلا أن معدلات الفقر الريفية ظلت أربع أضعاف معدلات الحضر، فعلى الرغم من تراجع معدلات الفقر من ٤٠,٥% عام ٢٠٠٤ إلى ٣٥,٧% عام ٢٠٠٨، إلا أن هذه المعدلات تُمثل حالياً ١٩,٦% يعيشون فى الفقر المدقع، و٢١% من السكان يقتربون من خط الفقر، كما أن ٥٠% من السكان عُرضة للصدمات الخارجية، خاصةً فى ظل ارتفاع أسعار الغذاء، بالإضافة إلى تزايد معدلات عدم العدالة التوزيعية، حيث ارتفع معامل جينى إلى ٣١ عام ٢٠١٠ بدلاً من ٢٨,٧ عام ٢٠٠٥، وتتركز النسبة الأكبر من هؤلاء الفقراء فى ريف الصعيد المصرى، والذى يضم ٥٠% من حجم السكان، ولكنه يضم ٨٣% من الفئات الأكثر فقراً، و٦٧% من الفئات الفقيرة، وتزيد حدة المشكلة فى المناطق الريفية، والتى تضم ٧١,٥% من الفئات الأكثر فقراً و ٥٥,٨% ، حيث ترتفع معدلات الأمية والوفيات بين الأطفال، بالإضافة لضعف النفاذ إلى مصادر المياه النظيفة والصرف الصحى، والأطفال دون الوزن، فوفقاً للاحصائيات فإن ٥١% من سكان ريف الصعيد يعانون من الفقر، فى حين يعتمد غالبية هؤلاء الفقراء على القطاع الزراعى كمصدر للدخل .

إلا أن هذا القطاع لا يوفر لصغار المزارعين الدخل أو الأمن الغذائى اللازم لهم، حيث يعانى صغار المزارعين من ضعف النفاذ إلى مصادر المياه ، فيما يتعلق بالجودة والكمية، بالإضافة إلى ضعف حيازاتهم، واعتمادهم الزراعات منخفضة القيمة السوقية، بما يوفر لهم القليل من الدخل، بالإضافة إلى ضعف نفاذهم لمصادر التمويل والائتمان، وضعف الفرص غير المزرعية، كما يعانى هؤلاء المزراعين من ضعف البنية السوقية لسوء وسائل النقل وأماكن التخزين، وعدم توافر هيئات منتجين جيدة .

١- ١ هتكار = ٢,٣٨١ فدان

فى حين تنخفض معدلات الفقر فى محافظات الوجه البحرى والتى تضم ٣٠% من المصريين، ويضم هذا الإقليم ١٣,٧% من الفئات الأكثر فقراً، و٢٧,٦% من الفئات الفقيرة، وتتزايد هذه المعدلات فى المناطق الريفية، وتنعكس هذه المؤشرات على معدلات الرعاية الصحية والتعليمية داخل هذا الإقليم، و بالتالى لخفض معدلات الفقر لابد من خفض معدلات التحيز وإتاحة فرص متعادلة للجميع، كما تزايدت هذه المشكلة نتيجة ما عانته الدولة من عدم استقرار سياسى أدى إلى تزايد معدلات الفقر، وذلك فى ظل تراجع معدلات النمو والتى تراجعت إلى ١% ، وتزايد معدلات البطالة من ٩,٥% عام ٢٠١١ إلى ١٣,٤% خلال الربع الاول من عام ٢٠١٤. **(IFAD, 2014, p2), (Hafez Ghanem, January 2014, p3:5)**

لذا تعد زيادة الاستثمارات العامة فى التعليم، والطرق والمياه النظيفة، هى أولى آليات الحد من الفقر فى الريف المصرى، وإن كانت هذه الاستثمارات تقتصر على القرى الأم وتتجاهل القرى والتوابع الأكثر فقراً، بالإضافة إلى ضعف عمليات الصيانة الملحقة بهذه الاستثمارات، مما يحد من أثارها على الحد من الفقر الريفى، كما يؤدى ضعف تمثيل الفقراء فى عملية إتخاذ القرار إلى تجاهلهم فيما يتعلق بتوفير الاستثمارات العامة، كذلك الحال فيما يتعلق بخدمات الضمان الاجتماعى فخلال الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٨ لم يتوجه سوى ٠,١% من الناتج للفئات المستهدفة، حيث أن طريقة توفير الدعم لا تضمن وصوله لمستحقيه.

بالإضافة لذلك لابد من رفع الإنتاجية الزراعية، و ضرورة التحول خارج القطاع الزراعى، كى يقل تكدس العمالة داخل هذا القطاع، بما يوفر مصادر إضافية للدخل، كما يجب ربط المناطق الريفية بالمناطق الحضرية لضمان استفادتها من النمو المحقق داخل الحضر، بالإضافة لضرورة حسن إدارة الملكية الزراعية للقضاء على تفتيت الحيازات، والاستثمار فى سلاسل التوريد مرتفعة القيمة، بالإضافة إلى تبنى مجموعة من السياسات التى تستهدف القطاع الزراعى، وتهيئ المناخ الملائم للاستثمار داخل هذا القطاع، ووجود نوعاً من الشفافية فى عمليات إتخاذ القرار، وإيجاد نوعاً من الشراكة بين القطاعات المساهمة فى عملية التنمية.
(The World Bank, 2009, p5, 6)

٣. تطور العوامل المؤثرة فى الإنتاجية الزراعية

يتأثر القطاع الزراعى بالعديد من العوامل أهمها :

٣. ١: الزمام و الملكية الزراعية المصرية:

يعد تفتت الحيازات الزراعية من أهم معوقات نمو القطاع الزراعى، حيث لا تتعدى ٤٠% من الحيازات الزراعية ١,٢ هيكتار، ويزداد هذا التفتت بسبب الضغط السكانى وقوانين التوريث، بالإضافة إلى تدنى كفاءة سوق الأراضى، وإن كان تفتت الحيازات هو السبب الأكبر فى إهدار الموارد الأرضية، حيث يُستهلك ١٢% من المساحات الزراعية فى تحديد الحدود بين المزارع، بالإضافة إلى أثرها فى ركود معدلات دخول المزارعين والإنتاجية خلال الثلاثون سنة المنصرمة.**(Hafez Ghanem, January 2014, p12)**

وبالنظر إلى توزيع الأراضى وزمام الملكية فى مصر نجد أن إجمالى مساحة الزمام قد بلغت ٩,٦ مليون فدان عام ٢٠١٠، تمثل محافظات الوجه البحرى المرتبة الأولى حيث بلغت مساحتها ٦,٢ مليون فدان بنسبة ٦٤,٦%، يليها محافظات الوجه القبلى والحدود والتى بلغت مساحة الأراضى الزراعية بها ٢,٩ مليون فدان بنسبة ٣٠,٢% ، ثم المحافظات الحضرية، و قد بلغت مساحة الأراضى القابلة للزراعة ٨,٦ مليون فدان، توزع بين الوجه البحرى والقبلى والمحافظات الحضرية ٦٥,١%، ٣٠,٢%، ٤,٧% علي التوالي، ويوضح الجدول (١) تطور إجمالى مساحة الزمام، حيث يلاحظ من الجدول ارتفاع معدلات مساحة الزمام خلال الفترة ٢٠٠٠: ٢٠٠٥، وقد انعكس ذلك على معدلات نمو مساحة الزمام والتى بلغت ٦,٧٤% عن هذه الفترة، وإن كانت قد تراجعت فى الفترة التالية لتبلغ ١,٠٥% عام ٢٠١٠، و قد انعكس هذا التطور على تطور المساحات القابلة للزراعة، حيث نمت المساحات القابلة للزراعة بمعدل ٨,٩٧% عام ٢٠٠٥ ثم تراجع معدل النمو إلى ١,١٨% عام ٢٠١٠.

جدول (١) : تطور إجمالى مساحة الزمام للسنوات ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠

السنوات	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
إجمالى مساحة الزمام بالمليون فدان	٨.٦	٨.٩	٩.٥	٩.٦
معدل نمو مساحة الزمام %	٠.٦٩	٣.٤٩	٦.٧٤	١.٠٥
إجمالى مساحة الأراضى القابلة للزراعة بالمليون فدان	٧.٦	٧.٨	٨.٥	٨.٦
معدل نمو مساحة الأراضى القابلة للزراعة %	٠.٦٦	٢.٦٣	٨.٩٧	١.١٨

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة الزمام و الملكية الزراعية ، نشرات متفرقة .

أما فيما يتعلق بتوزيع الأراضى الزراعية فيما بين المحافظات، فيلاحظ من خلال الشكل (١) أن محافظة البحيرة تضم النسبة الأكبر من الأراضى القابلة للزراعة بما يبلغ ١٧% من إجمالى الأراضى، تليها كل من الشرقية و الدقهلية على التوالى بنسب بلغت ١١%، ٩%، مما يعنى أن هذه المحافظات الثلاثة تتضمن ما يزيد عن ثلث الأراضى القابلة للزراعة فى حين أن المحافظات الحضرية و الساحلية[٢] لا تتعدى نسبتها ١٢% من هذه الأراضى عام ٢٠١٠.

شكل (١) : توزيع الأراضى القابلة للزراعة فيما بين المحافظات عام ٢٠١٠

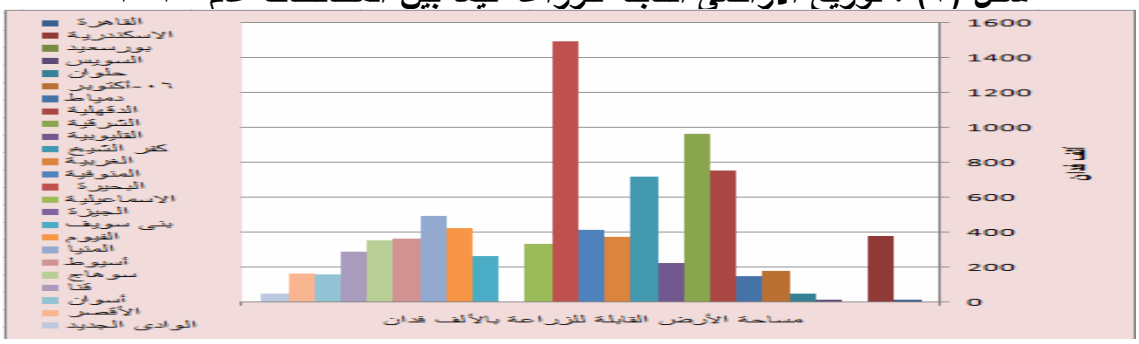

المصدر: بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء، نشرة الزمام و الملكية الزراعية، ٢٠١١.

أما فيما يتعلق بحجم الملكيات الزراعية فيلاحظ من الجدول (٢) انتشار الملكيات الصغيرة حيث مثلت المزارع أقل من ثلاثة أفدنة ما يقرب ٥٠% من حجم المزارع وتركزت النسبة الأكبر منها فى المزارع القزمية أقل من فدان، وإن كانت نسبة هذه المزارع تراجعت مما يقرب ١٨,٥% عام ١٩٩٥ إلى ١٤,٨ % عام ٢٠١٠، مما يعد مؤشر جيد عن تحسن الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعى خاصة فى ظل تزايد نسبة المزارع الأكثر من ١٠٠ فدان والتى مثلت ١١,٥% عام ٢٠١٠ بدلاً من ٨,٠٨% عام ١٩٩٥، مما يعكس التوجه إلى زيادة استغلال اقتصاديات الحجم واستخدام الميكنة والأساليب الزراعية الحديثة.

أما فيما يتعلق بالاستثمار فى استصلاح المزيد من الأراضى لزيادة الرقعة الزراعية فمن الملاحظ من الشكل (٢) تراجع مساحات الأراضى المستصلحة مما يبلغ ٨٩,٩ ألف فدان عام ١٩٩٥ إلى ١٢,٢ ألف فدان عام ٢٠١٠، مما يستوجب معه مراجعة سياسات الإستصلاح الزراعى حيث أنه فى ظل تزايد السكان، وتزايد الضغط على الأراضى الزراعية التقليدية فإن ذلك يستلزم تزايد الأراضى المستصلحة لمواجهة حاجة السكان المتزايدة من الغذاء ، و لتعويض الأراضى المهدرة نتيجة الزحف العمرانى عليها.

---

[٢] القاهرة ، الجيزة، ٦ أكتوبر، الاسكندرية، محافظات القناة

جدول (٢): تطور نسبة حجم الملكية الزراعية المصرية للسنوات ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠ %

السنوات	أقل من فدان	-١	-٢	-٣	-٤	-٥	-١٠	-٢٠	-٥٠	١٠٠ فدان فأكثر
١٩٩٥	١٨,٤٦	١١,٤٢	١٠,٤٧	٩,١٢	٧,٥٣	٩,٧٨	٩,٤٧	٩,٢٦	٦,٤٢	٨,٠٨
٢٠٠٠	١٦,٣٩	١١,١٢	١٠,٥٥	٩,٠٨	٨,٤٠	١٠,٤٢	٩,٧٠	٩,٣٥	٦,٤٢	٨,٥٧
٢٠٠٥	١٤,٤٩	١٠,٩٦	١٠,٣٩	٨,٩٩	٨,١٠	١٠,١٢	١٠,٠٣	٩,٥٦	٦,١٣	١١,٢٢
٢٠١٠	١٤,٨٣	١٠,٩٣	١٠,١٠	٨,٥٨	٧,٧٣	١٠,٥٧	١٠,٠٢	٩,٣٣	٦,٤١	١١,٥٠

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء، نشرة الزمام و الملكية الزراعية، أعداد متفرقة.

شكل (٢) : مساحة الأراضى المستصلحة بالألف فدان خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠

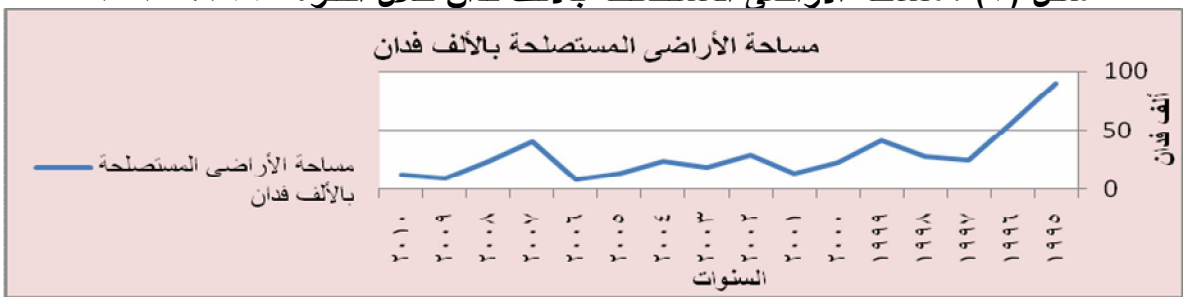

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لاستصلاح الأراضى، نشرات متفرقة.

٣. ٢: الدخل الزراعى :

يعد القطاع الزراعى أحد المصادر الرئيسية للدخل لسكان المناطق الريفية ، كما يعد احد المؤشرات الهامة التى تساعد الدولة فى التخطيط ووضع سياسة اقتصادية وزراعية تهدف إلى تنمية هذا القطاع، حيث يضم القطاع الزراعى ٣٠% من القوى العاملة، إلا أن هناك تضارب فيما بين مدى استيعاب القطاع من القوى العاملة، ومدى مساهمته فى حجم الناتج، مما يعكس انخفاض إنتاجية العاملين بهذا القطاع. **(Heba Handoussa, 2010, p85)**

و يوضح الجدول (٣) التطور فى صافى الدخل الزراعى ومكوناته، حيث يلاحظ أن الإنتاج النباتى والحيوانى يمثلان النسبة الأكبر من مصادر الدخل الزراعى حيث بلغا فى المتوسط ٩٣,٥% خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠ وقد تميز كلاً منهما بالتذبذب وإن كان الإنتاج النباتى قد إتصف بالتراجع خلال فترة الدراسة حيث تراجع من ٦٢,٥٦% عام ١٩٩٥ إلى ٥٦,١١ عام ٢٠١٠، فى حين إتصف الإنتاج الحيوانى بالتزايد حيث مثل ٣٢,٨٨% من الإنتاج الزراعى عام ١٩٩٥، ليبلغ أعلى قيمة له ٣٦,٩% عام ٢٠١٠، وقد تلاهما فى الأهمية النسبية الإنتاج السمكى والذى بلغ ٦,٣٧% كمتوسط للفترة، و على الرغم من تزايد أهميته النسبية إلا أنه اتسم بضألة مساهمته الإنتاجية .

و بالنظر إلى التطور الذى شهده صافى الدخل الزراعى فمن الملاحظ التذبذب الشديد الذى شهده طوال فترة الدراسة، حيث واجه فى البداية تراجع فى معدلات نموه ليبلغ أقل قيمة له -٨,٥٩% عام ١٩٩٨، ليعبر عن تراجع معدلات الدخول الزراعية خلال تلك الفترة، ومن ثم شهد تحسن ملموس فى معدلات نموه ليبلغ أعلى قيمه ٢٠,٤٢% عام ٢٠٠٤، إلا أنه سرعان ما عاودَ الانخفاض والتذبذب مرة أخرى ليصل إلى ٠,٩٥% عام ٢٠٠٩، هذه التذبذبات التى شهدها صافى الدخل المزرعى تعبر عن حالة عدم التيقن التى يشهدها المزارعين والتى تؤثر فى توجهاتهم للتغير فى حجم الاستثمارات الزراعية، و من ثم احتمالات النمو داخل هذا القطاع، ومدى تأثيره فى تحقيق الأمن الغذائى.

أما فيما يتعلق بأهم الحاصلات الزراعية والتطور فى أهميتها النسبية بالنسبة لإجمالى الدخل الزراعى فيمكن إيضاحها من خلال الجدول (٤)، حيث يلاحظ أن كل من القمح والقطن والذرة الشامية والأرز والطماطم والبطاطس والبطيخ والبرتقال والعنب قد مثلوا ما يقرب من ٢٩,٦% من إجمالي الدخل الزراعى كمتوسط لفترة الدراسة، وإن كانت هذه النسبة قد تراجعت من ٣٥,٤% عام ١٩٩٥ إلى ٢٦,٦% عام ٢٠١٠، مما يعبر عن توجه استراتيجيات الإنتاج نحو الزراعات غير التقليدية، و قد مثل القمح النسبة الأكبر

من حجم الدخل الزراعى حيث بلغت مساهمته كمتوسط لفترة الدراسة ٦,٦% يليه كل من الأرز والذرة الشامية بنسبة ٥,٤٧%، ٥,٣١% على التوالى، و إن كانت مساهمة القمح فى الناتج تراجعت من ٦,٧% عام ١٩٩٥ إلى ٦,٢٢% عام ٢٠١٠، و قد بلغت أعلى قيمة لها ١٠,٩٧% عام ٢٠١٠، مما يعبر عن أهمية محصول القمح كأحد الحاصلات الاستراتيجية، و ضرورة زيادة المساحات المخصصة لزراعته، خاصة فى ظل ما يعانيه من قصور فى مواجهة الطلب المحلى المتزايد، كما يلاحظ تراجع النصيب النسبى لكل من حاصلات الأرز القطن من ٦,٧٤% ، ٤,٦٨% عام ١٩٩٥ إلى ٣,٨٠%، ١,٦٢% على التوالى، و يمكن إرجاع ذلك إلى سياسات التجارة الخارجية التى اتبعتها الدولة والحد من صادرات الأرز مما جعل هذه الحاصلات أقل ربحية للمزارعين، و بالتالى تحولهم عن زراعتها للزراعات الأخرى الأعلى فى معدلات العائد، ومما يتطلب معه البحث عن بدائل تصديرية غير تقليدية تتفق مع توجهات الدولة لزيادة حصيلة النقد الأجنبى والحد من صادرات المياه الافتراضية.

جدول(٣)معدلات نمو صافى الدخل الزراعي ونسبة المنتجات الزراعية لإجمالي الناتج خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠

السنوات	نسبة الإنتاج النباتي	نسبة الإنتاج الحيواني	نسبة المنتجات الحشرية*	نسبة الإنتاج السمكي	معدل نمو صافى الدخل الزراعي
١٩٩٥	٦٢,٥٦	٣٢,٨٨	٠,١٦	٤,٤٠	١٤,٤٠
١٩٩٦	٦٠,٦٨	٣٤,٤٧	٠,١٥	٤,٧٠	١٩,١٦
١٩٩٧	٥٧,٦٦	٣٧,٣٣	٠,١٤	٤,٨٨	١٤,١٨
١٩٩٨	٦٤,٠٩	٢٩,٥٣	٠,١٣	٦,٢٦	-٨,٥٩
١٩٩٩	٦٣,٨٧	٢٩,٩٠	٠,١٣	٦,١١	٥,٢١
٢٠٠٠	٦١,١٩	٣٠,٧٥	٠,١٣	٧,٩٣	٠,٤٧
٢٠٠١	٥٩,٨٧	٣١,٩٩	٠,١٣	٨,٠٢	٥,٧٧
٢٠٠٢	٥٧,٥٨	٣٤,٩٦	٠,١٢	٧,٣٤	١٢,٨١
٢٠٠٣	٥٧,٣٤	٣٥,٦٣	٠,١٠	٦,٩٣	١٣,٣٢
٢٠٠٤	٥٨,٢١	٣٥,٠٥	٠,١٠	٦,٦٤	٢٠,٤٢
٢٠٠٥	٥٦,٦٤	٣٧,١٢	٠,٠٩	٦,١٥	١٢,٥٣
٢٠٠٦	٥٧,٠٧	٣٦,٠٧	٠,٠٩	٦,٧٧	١٠,٢٠
٢٠٠٧	٥٧,٦٢	٣٥,٣٦	٠,٠٨	٦,٩٤	١٣,٦٢
٢٠٠٨	٥٩,١٣	٣٤,٩٨	٠,٠٦	٥,٨٢	١٧,٥٨
٢٠٠٩	٥٧,٣٦	٣٦,٤٢	٠,٠٧	٦,١٦	٠,٩٥
٢٠١٠	٥٦,١١	٣٦,٩٠	٠,٠٦	٦,٩٢	٩,١٧

***عسل وشمع النحل و الحرير**

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لتقديرات الدخل من القطاع الزراعى ، أعداد متفرقة.

جدول(٤): تطور مساهمات المحاصيل الرئيسية فى إجمالى الدخل الزراعى خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠

السنوات	القمح	القطن	الذرة الشامية	الأرز	الطماطم	البطاطس	البطيخ	البرتقال	العنب	الإجمالي
١٩٩٥	٦,٦٨	٤,٦٨	٥,٩٦	٦,٧٤	٤,٨٨	٢,٧٤	١,٢٢	١,٤٩	٠,٩٧	٣٥,٣٦
١٩٩٦	٦,٤٣	٥,١٦	٥,٤٠	٦,٢١	٤,٦٧	٢,٣٣	١,٠٧	١,٤٧	١,١٩	٣٣,٩٤
١٩٩٧	٦,٠٥	٤,٣١	٤,٧٨	٦,٣٢	٣,٧٧	١,٤٨	١,٥٢	١,٣٢	١,٣٥	٣٠,٨٩
١٩٩٨	٦,٥٠	٢,١٧	٥,٤٣	٥,٢٥	٤,٠٢	١,٥٧	١,٥٥	١,٩٢	٢,١٣	٣٠,٥٤
١٩٩٩	٦,٣٣	١,٩٧	٥,٠٩	٦,٤٣	٣,٨١	١,٥٣	١,٣٧	١,٩٩	٢,١٥	٣٠,٦٩
٢٠٠٠	٦,٣٤	١,٩٠	٥,١٠	٥,٠٥	٣,٩١	١,٢٦	١,٤٠	١,٥٦	١,٨٥	٢٨,٣٧
٢٠٠١	٥,٨٩	٢,٧٥	٥,٣٤	٤,٢٩	٣,٣٢	١,٢٨	١,٠٨	١,٣٩	١,٩٦	٢٧,٢٨
٢٠٠٢	٥,٦٧	٢,٤٢	٤,٥٧	٥,٠٤	٣,٢٣	١,٢٠	١,٦٦	١,٦٢	١,٥٤	٢٦,٩٦
٢٠٠٣	٥,٣٧	٢,١٤	٤,٣٩	٦,٣٣	٣,٦٤	١,٢٣	١,٤٦	١,٤٩	١,٨٠	٢٧,٨٤
٢٠٠٤	٦,٤١	٢,٧٣	٥,٧٨	٥,٨٣	٣,٤٠	١,٣٤	١,١٠	١,٤١	١,٧١	٢٩,٧٠
٢٠٠٥	٧,١٩	٢,٤٠	٥,٧٧	٥,١٦	٣,٣٣	١,٤٣	١,٠١	١,٤٨	١,٦٩	٢٩,٤٦
٢٠٠٦	٦,٧٨	٢,٢١	٥,٠١	٥,٣٠	٣,٨٢	١,٣٧	٠,٦٩	١,٥٣	١,٧٤	٢٨,٤٤
٢٠٠٧	٥,٤٦	١,٦٦	٦,٣٦	٦,٣٩	٣,٤٠	١,٦٠	٠,٦٣	١,٦١	١,٨١	٢٨,٩٢
٢٠٠٨	١٠,٩٧	٠,٨٨	٥,٧٣	٤,٩٩	٤,١٨	١,٨٦	٠,٤٥	١,٠٦	١,٣٨	٣١,٥٠
٢٠٠٩	٧,٢٦	٠,٦٧	٤,٨٦	٤,٣٦	٣,٣٨	٢,٠٤	٠,٦٨	١,٣٧	٢,٠٣	٢٦,٦٥
٢٠١٠	٦,٢٢	١,٦٢	٥,٤٧	٣,٨٠	٣,٧٩	١,٨٩	٠,٥٤	١,٣٢	١,٩٨	٢٦,٦٤

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء، النشرة السنوية لتقديرات الدخل من القطاع الزراعى ، أعداد متفرقة.

٣,٣: المدخلات الزراعية:

لرفع معدلات إنتاجية القطاع الزراعى فإن ذلك يتطلب زيادة معدلات تراكم راس المال المادى، مما يعكس أهمية الميكنة الزراعية كأحد الآليات لزيادة الإنتاجية الزراعية، وفى هذا الصدد فقد بلغ إجمالى عدد الجرارات الزراعية ١١٥,٨ ألف جرار عام ٢٠١١ مقابل ١١٠,٣ ألف جرار عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة قدرها ٥%، غالبيتها تابع للقطاع الخاص بحصة ٩٥,٣%، أما نسبة جرارات نشاط استصلاح الأراضى للقطاع الخاص والعام فإنها تمثل ٠,٣% من إجمالى عدد الجرارات الزراعية، أما فيما يتعلق بماكينات الرى الثابتة والنقالى فقد بلغت فى الإجمالى ٨٠٢,٤ ألف ماكينة عام ٢٠١١ مقابل ٨٠٦,٤ ألف ماكينة عام ٢٠٠٩ بمعدل انخفاض قدره ٠,٥%، فى حين بلغ إجمالى ماكينات الدراس ٥٨,٧ ألف ماكينة عام ٢٠١١ مقابل ٥٥,٩ألف ماكينة عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة بلغت ٥% ، يمتلك غالبيتها ٩٧,٩% القطاع الخاص ، كما أزدادات آلات الحرث بمقدار ٣,٧% لتبلغ ٦١,٨ ألف آلة عام ٢٠١١ بدلاً من ٥٩,٦ ألف آلة عام ٢٠٠٩، أما فيما يخص عدد المقطورات بشركات استصلاح الأراضى فقد انخفضت من ٥٦ مقطورة عام ٢٠٠٩ إلى ٣٧ مقطورة عام ٢٠١١ بنسبة بلغ قدرها ٣٣,٩%، ويوضح الشكل (٣) التزايد فى حجم الميكنة الزراعية خلال فترة الدراسة، فيما عدا المقطورات والتى عانت من تراجع فى عددها، مما يعنى معه تزايد كثافة الميكنة واستخدام تكنولوجيا الإنتاج، ومن ثم تزايد الإنتاجية، وتوفير العمالة الزراعية.

شكل (٣) : تطور حجم الميكنة الزراعية خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠

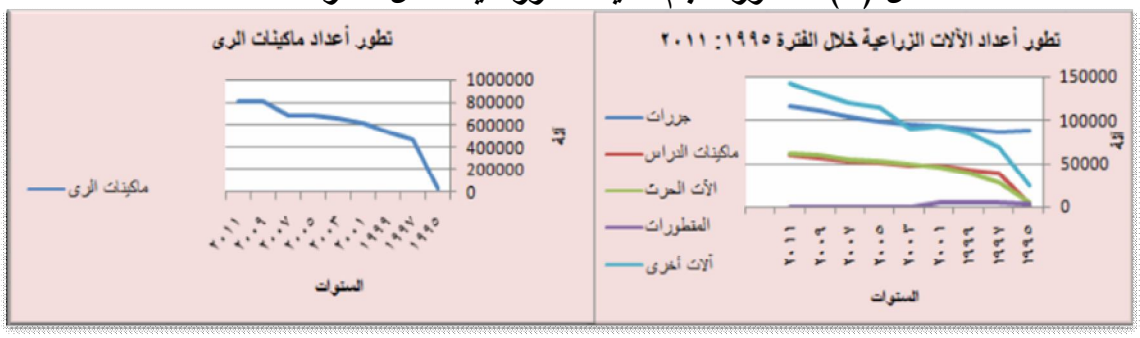

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة الآلات الزراعية الميكانيكية، أعداد متفرقة.

أما بالنسبة لتوزيع هذه الماكينات فيما بين القطاع العام والخاص، فيوضح الجدول (٥) تراجع دور القطاع الخاص فى توفير الماكينات الزراعية حيث تراجعت نسب ما يوفره القطاع الخاص من ماكينات من ٧٣,٢٨% عام ١٩٩٥ إلى ٢٠,٦٢% عام ٢٠١١، و قد تركزت الماكينات التى يوفرها القطاع الخاص فى الجرارات وماكينات الرى والدراس، فى حين يعتمد على التعاونيات والقطاع العام فى توفير احتياجاته من باقى الماكينات، مما يعنى تزايد الأعباء الحكومية اللازمة لتنمية هذا القطاع.

جدول(٥): التوزيع النسبى للماكينات الزراعية فيما بين القطاع العام والخاص خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠

السنوات %	١٩٩٥	١٩٩٧	١٩٩٩	٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠١١
القطاع الخاص	٧٣,٢٨	١٧,٢٧	٢١,٦	٢٠,٥٦	٢٠,٧٧	٢٤,٥٥	٢٥,٠٥	٢٢,٨٩	٢٠,٦٢
القطاع العام والحكومى	٢٦,٧٢	٨٢,٧٣	٧٨,٤	٧٩,٤٤	٧٩,٢٣	٧٥,٤٥	٧٤,٩٥	٧٧,١١	٧٩,٣٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء، نشرة الآلات الزراعية الميكانيكية، أعداد متفرقة.

أما فيما يتعلق باستخدام المخصبات الزراعية، فيلاحظ ميلها العام للتزايد خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أعلى قيمة لها ١٠,٨٢ مليون طن عام ٢٠٠٥، وقد صاحب ذلك تزايد فى حجم الإنتاج النباتى، واستمر الناتج الزراعى فى التزايد خلال السنوات التالية، على الرغم من تراجع استخدام المخصبات حيث بلغت ٢ مليون طن عام ٢٠٠٧، إلا أنها عاودت التزايد فى السنوات التالية شكل (٤)، مما يعكس ضعف تأثير استخدام المخصبات على الإنتاجية الزراعية ، خاصةً فى ظل التحسن فى السلالات و البذور المحسنة ، واستخدام أساليب حديثة فى الإنتاج .

شكل (٤) : تطور استخدام المخصبات الزراعية خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة الزراعة، بيانات غير منشورة

وبالنظر إلى العمالة الزراعية فمن خلال الجدول (٦):

جدول (٦) : المؤشرات الخاصة بالعمالة الزراعية خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠

السنوات	معدل نمو العمالة الزراعية %	العاملون في الزراعة (٪ من إجمالي العمالة)	متوسط إنتاجية العامل في القطاع الزراعي (جنيه)	نسبة العمالة الزراعية من الذكور %
١٩٩٥	٣,٥٢-	٣٤	٥٣١٩,٦٨	٧٣,٠٩
١٩٩٦	١,٧٩-	٣٣	٦٢٤٧,٨٧	٧١,٠٩
١٩٩٧	٤,٩٦-	٣١	٧٤٤٧,٨١	٧٣,٧٧
١٩٩٨	٢,١١-	٣٠	٨٢٩٢,٨٢	٧٦,٧٧
١٩٩٩	٢,٠٩	٢٩	٨٧٠٦,٩٩	٧٦,٦٦
٢٠٠٠	٥,١	٣٠	٨٩٤٦,١٧	٧١,١١
٢٠٠١	١,٩١-	٢٩	٩٥٠٣,٤٧	٧٥,٧٥
٢٠٠٢	٢,٢٤-	٢٨	١٠٣٠٤,٥٣	٧٩,٦٢
٢٠٠٣	١٢,١٧	٣٠	١٠٠٤٤,٣٨	٧٤,٠٧
٢٠٠٤	١١,٧٥	٣٢	٩٧٥٢,٧٠	٦٩,٢٧
٢٠٠٥	٠,٨٩	٣١	١٠٥٠٩,٦٢	٦٨,٦١
٢٠٠٦	٠,٠٤	٣١	١١٤٠٨,٣٩	٧٠,٥٣
٢٠٠٧	٧,٨٢	٣٢	١٢٩٣٣,٨٩	٦٦,٨٤
٢٠٠٨	٢,٥٧	٣٢	١٤٢٦٩,٢٥	٦٦,٧٨
٢٠٠٩	٤,٠٥-	٣٠	١٧٨١٢,٥٧	٦٥,٩٥
٢٠١٠	٤,٣١-	٢٨	٢٢١١٩,٧٢	٦٧,٧٩

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولى، بيانات غير منشورة

نلاحظ تزايد أعداد العاملين فى القطاع الزراعى، حيث بلغت العمالة الزراعية ٧,٣ مليون عامل عام ٢٠١٠ بدلاً من ٦ مليون عامل عام ١٩٩٥، وإن كان من الملاحظ أن معدلات نمو العمالة داخل هذا القطاع كانت ذات قيمة سالبة فى غالبية سنوات الدراسة، إلا أنها شهدت زيادة واضحة فى أعداد العاملين خلال عامى ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ، و من ثم عاودت النمو بمعدلات ضعيفة لتصل أعلى قيمة لها عام ٢٠٠٨، حيث بلغ إجمالى العاملين داخل هذا القطاع ٧,٩ مليون، ومن ثم عاودت الانخفاض فى السنوات التالية.

وقد انعكست هذه التغيرات فى معدلات نمو العمالة الزراعية على نسبة العاملين فى هذا القطاع إلى إجمالى العمالة والتى بلغت فى المتوسط ٣٠,٥٣%، لتعكس احتفاظ هذا القطاع بأهميته النسبية فى توفير فرص للعمل، وقدرته على الحد من معدلات الفقر إذا ما تم رفع معدلات الدخول به ، حيث يعد انخفاض الدخل الزراعى أحد العوامل الطاردة للعاملة خارج هذا القطاع، و هذا ما عكسته التطورات فى نسبة العمالة الزراعية من الذكور والتى تراجعت من ٧٣,٠٩% عام ١٩٩٥ إلى ٦٧,٧٩% عام ٢٠١٠، وإن كانت العمالة الزراعية اتصفت بشكل عام بتزايد متوسطات انتاجيتها، حيث تزايدت مما قيمته ٥٣١٩,٦٨ جنيه عام ١٩٩٥ إلى ٢٢١١٩,٧٢ جنيه عام ٢٠١٠، بمعدل نمو بلغ ١٠٥,٦٧%، مما يعكس أهمية هذا القطاع فى إحداث النمو، كما يعكس التطورات التى شاهدها هذا القطاع من تطور فى أساليب الزراعة و استحداث التكنولوجيا والبذور المستخدمة.

٣. ٤: الموارد المائية:

تُعد الموارد المائية من أهم القيود أمام تنمية القطاع الزراعى، حيث تضاعف سكان الريف منذ ثمانينات القرن العشرين، فى حين أن الموارد المائية تتسم بالثبات عند حصة ٥٥,٥ بليون متر مكعب للسنة، لذا تحاول الدولة زيادة الموارد المائية من خلال معالجة مياه الصرف الصحى لإعادة استخدامها فى الرى، بالإضافة إلى زيادة استغلال المياه الجوفية، أما فيما يتعلق بجانب الطلب؛ فهناك العديد من الجهود لتحسين سُبل الرى والتنوع الزراعى لخفض متوسط معدلات استخدام المياه، كما تحاول الدولة وضع نُظم لاسترداد تكاليف الرى، إلا أن التنمية الزراعية تعتمد على تحديث نُظم الرى وإدارة الموارد المائية، واستحداث حاصلات حديثة تتطلب قدر أقل من المياه **(Hafez Ghanem, January 2014, p12)**

ويوضح الجدول (٧) متوسط نسبة استهلاك أهم الحاصلات الرئيسية من المياه إلى المتوسط العام للاستهلاك النباتى، حيث يتضح أن قصب السكر يليه كل من الأرز والذرة الشامية والفواكه والقطن من أهم الحاصلات المستهلكة للمياه، حيث تتزايد معدلات استهلاكهم عن ١٠٠% و التى تمثل متوسط الاستهلاك النباتى للمياه، كما تعد هذه الحاصلات باستثناء الذرة الشامية من أهم الحاصلات التصديرية، والتى تتميز مصر بميزة تنافسية فى تصديرها إلى السوق العالمى، مما يجعلها من أهم الحاصلات الأعلى ربحية للمزارعين، وبما يؤثر فى قراراتهم الإنتاجية، مما يعنى معه تصدير المزيد من المياه الافتراضية إلى السوق الدولية، وبالتالى تفاقم مشكلة المياه فى مصر، وبما يتطلب معه إحداث تعديلات هيكلية فى سياسات التجارة الدولية لتجنب هذه الإشكالية، من خلال التوجه إلى تصدير الحاصلات الأقل استهلاكاً للمياه، و ذات القيمة السوقية المرتفعة كالحاصلات غير التقليدية.

جدول(٧): متوسط نسبة استهلاك أهم الحاصلات الرئيسية من المياه إلى المتوسط العام للاستهلاك النباتى

القمح	الفول	البرسيم المستقيم	بنجر السكر	الخضروات	القطن	الأرز	الذرة الشامية	الذرة الرفيعة	قصب السكر	الفاكهة
٥٦,٥٦	٤٣,٩٦	٨٨,٢٢	٦٧,٥٤	٦٥,٠٠	٩٧,٨٨	١٩١,٦٠	١٧٦,٩٠	٩٢,١٩	٢٩٤,٣٧	١٧٨,٦٢

المصدر : إعداد الباحثة بالاستناد على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لاحصاءات الرى والموارد المائية، أعداد متفرقة.

أما بالنسبة لمياه الآبار ومياه الصرف الصحى المعاد استخدامها فى الزراعة من خلال الجدول (٨)، حيث يلاحظ تزايد الكميات المستغلة من مياه الصرف والأبار بمعدلات مرتفعة خلال الفترة ٢٠٠٥: ٢٠٠٨، وإن كانت مياه الصرف قد نمت بمعدل ضئيل عام ٢٠٠٨، ثم بدأت فى الانخفاض، كذلك الحال فيما يتعلق بمياه الأبار، وإن كانت قد تزايدت مرة أخرى عام ٢٠١٠ لتبلغ ١٤,١ ألف متر مكعب، و بصورة عامة لابد من محاولة زيادة الزراعات المعتمدة على مياه الصرف المعالجة والأبار للتغلب على مشكلة المياه فى مصر.

جدول(٨) : كميات مياه الصرف و الأبار المستخدمة فى الزراعة خلال الفترة ٢٠٠٥: ٢٠١٠ بالمتر المكعب

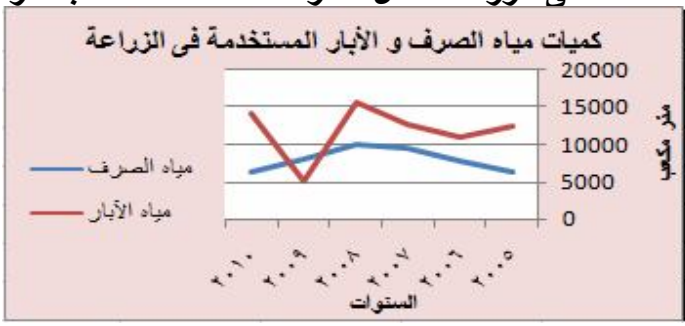

السنوات	مياه الصرف	مياه الآبار
٢٠٠٥	٦٣٠٨_١٩	١٢٤٥٠
٢٠٠٦	٧٦٥٩_٤٢	١١٠٨٤
٢٠٠٧	٩٣٥٣_٨٨	١٢٥٨٣
٢٠٠٨	٩٩٢٢_٢٢	١٥٦١٦
٢٠٠٩	٨٠٧٥	٥١١٧
٢٠١٠	٦٤١٥	١٤١٣٧
الإجمالى	٤٧٧٣٣_٧١	٧٠٩٨٧

المصدر : إعداد الباحثة بالاستناد على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء، النشرة السنوية لاحصاءات الرى والموارد المائية، أعداد متفرقة.

٣. ٥: السياسات الإنتاجية الزراعية:

حيث يعد رفع الإنتاجية الزراعية أحد مستلزمات النمو للقطاع الزراعى ، من خلال أثره على زيادة معدلات الإنتاج والتوظف، بالإضافة لأثره على رفع معدلات الدخل والحد من الفقر، وفى هذا الصدد فقد أتبعت الحكومة المصرية خلال الأونة الأخيرة سياسات تحرير القطاع الزراعى وتحرير الأسعار الزراعية خاصة القطن، واتسمت السياسة الإنتاجية بالاعتماد على المنتجين الزراعيين فى اتخاذ قراراتهم الإنتاجية وفقاً لآليات السوق الحر .

وقد تمثلت أهم أهداف و ملامح السياسات الإنتاجية الزراعية فيما يلى :

- تحقيق الكفاءة الاقتصادية فى استخدام الموارد الزراعية من خلال التخصص فى الإنتاج تبعاً للميزة التنافسية.
- اعداد التركيب المحصولى من قبل الدولة وفقاً لمؤشرات السوق، بهدف استرشاد المنتجيين الزراعيين بها.
- زيادة معدلات الاكتفاء الذاتى من الثروة الحيوانية و الداجنة.
- تحديث تشريعات الإنتاج الزراعى و زيادة الاستثمار فى القطاع الزراعى.

وقد تضمنت استراتيجية التنمية العديد من المشروعات و التى تضمنت :

- مشروعات الإنتاج الداجنى من خلال السيطرة على التكاليف الإنتاجية بتطوير مصادر الأعلاف المحلية ، و تشجيع القطاع الخاص للتوسع فى مشاريع البنية الأساسية للدواجن
- مشروعات إنتاج اللحوم الحمراء والألبان، وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص للتوسع فى إقامة المشروعات الكبرى، وتكثيف مجهودات تحسين الصفات الوراثية للجاموس، وزيادة الاستفادة من المنتجات الثانوية.
- مشروعات إنتاج المواد العلفية ومراقبة جودتها من خلال التوسع الرأسى فى إنتاج الأعلاف الخضراء، وتشجيع القطاع الخاص للدخول فى صناعة مضافات العلف والتأكيد على مراقبة الأسعار والجودة.
- مشروع إنتاج الأمصال واللقاحات والأدوية البيطرية والاهتمام بدعم المعامل المركزية للرقابة على الجودة.
- مشروعات الحد من الفاقد الإنتاجى من خلال تطوير طرق الحفظ والمجازر، ومكافحة الأمراض الوبائية المعدية .

٤. قياس كمى لأهمية القطاع الزراعى فى تحقيق النمو الاقتصادى:

للتعرف على مدى أثر النمو الزراعى على تحقيق النمو الاقتصادى، فقد تم القياس باستخدام أسلوب التحليل الكمى لبيانات الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠

٤. ١: توصيف أسلوب التحليل الكمى:

سيتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد فى الصورة الخطية، لتفسير العلاقة الخطية فيما بين معدل النمو الاقتصادى كمتغير تابع ومعدلات النمو القطاعية كمتغيرات مستقلة، لتحديد أى هذه القطاعات أكثر تأثيراً على معدل النمو الاقتصادى خلال فترة الدراسة ، وتحديد مدى مساهمة القطاع الزراعى فى تحقيق النمو، وذلك من خلال استخدام النموذج التالى :

$$\text{GDP growth} = \alpha + \beta 1 \text{ agricultural growth} + \beta 2 \text{ industrial growth} + \beta 3 \text{ service}$$

حيث يتضمن النموذج تحليل أثر كل من النمو الزراعى و الصناعى و الخدمى على معدل النمو الاقتصادى

٤. ١. ١: عرض نتائج التحليل القياسى :

بإجراء تحليل الارتباط فيما بين معدل النمو الاقتصادى ومعدلات النمو القطاعية ، نلاحظ ضعف الارتباط فيما بين معدل نمو القطاع الزراعى ومعدل النمو الاقتصادى ، و هو ما أكدت عليه نتائج الانحدار المتعدد، كما هو موضح بالجدول (٩) :

جدول (٩) : نتائج نموذج الانحدار المتعدد للأثر القطاعى على معدل النمو الاقتصادى

Model	R	R Square	Adjusted R Square	f	Sig.
	0.975	0.950	0.937	75.735	0.000

Model		B	Sig.
	(Constant)	-.552-	0.653
	AgricGrowth	.245	0.475
	IndustrialGrowth	.352	0.000
	servicesgrowth	.532	0.000

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولى، بيانات غير منشورة.

حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول (٩) أنه على الرغم من معنوية النموذج، حيث قيمة F تبلغ ٧٥,٧٣٥، كما أن العوامل المفسرة تفسر ما يبلغ ٩٥% من التغيرات فى معدل النمو الاقتصادى، إلا أنه على الرغم من ذلك فقد كانت قيمة مساهمة القطاع الزراعى غير معنوية، مما يعكس عدم قدرة القطاع على التأثير فى معدلات النمو الاقتصادى، وبما ينعكس على معنوية المعاملات الأخرى، و لعل السبب فى ذلك هو ضعف أداء القطاع الزراعى، و هو ما يعكسه الجدول (١٠)، حيث نلاحظ انخفاض مساهمة القطاع الزراعة فى النمو القطاعى، و التى لم تتخطى فى أحسن حالاتها ١٧,٣٢% عام ١٩٩٩، كما تراجعت لتبلغ أقل معدلاتها خلال السنوات الأخيرة من الدراسة، و لعل السبب فى ذلك انخفاض معدلات نمو القطاع الزراعى مقارنةً بالقطاعات الأخرى، حيث لم يتعدى معدل نمو القطاع ٣,٨% طوال سنوات الدراسة، فى حين تحسنت معدلات النمو الخاصة بالقطاع الصناعى منذ عام ٢٠٠٦ حيث بلغ أعلى معدل للنمو ١٠,٥٢%، كذلك الحال فيما يتعلق بالقطاع الخدمى ، و الذى بلغت نسبة مساهمته فى النمو الاقتصادى ما يقرب ٥٠% ، و يمكن تفسير هذا التدنى فى أداء القطاع الزراعى، بتدنى مستويات الإنتاجية الخاصة به، وعدم استحداث الأساليب الإنتاجية المتبعة، بالإضافة لضعف الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، سواء الاستثمارات الخاصة برفع معدلات الإنتاجية، من خلال توفير مستلزمات الإنتاج ، والإرشاد والبحوث الزراعية ، واستحداث أساليب الرى و الاهتمام بتوسيع و تعميق الترع و المصارف، وزيادة معدلات استخدام الميكنة الزراعية ، وتنمية مهارات العمالة الزراعية من خلال رفع كفاءتها الإنتاجية وتدريبها على الطرق الحديثة فى الإنتاج، و كيفية استغلال التكنولوجيا الحديثة و البذور المحسنة، لرفع معدلات الإنتاجية، بالإضافة لضعف الاستثمارات الموجهة للصحة الريفية وانعكاس ذلك على قدرة المزارعين على بذل المزيد من الجهد و العمل، أو من

جدول(١٠): معدلات النمو الاقتصادية ومساهمات القطاعات فى هذا النمو خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠

السنوات	معدل النمو الاقتصادى	القطاع الزراعى		القطاع الصناعى		القطاع الخدمى	
		معدل النمو	مساهمته فى النمو الاقتصادى	معدل النمو	مساهمته فى النمو الاقتصادى	معدل النمو	مساهمته فى النمو الاقتصادى
١٩٩٥	٤,٦٤	٢,٩	١٧	٥,٠١	٣٢	٥,٠١	٥٠,٩٢
١٩٩٦	٤,٩٩	٣,٠٧	١٧,٢٦	٤,٩١	٣١,٦٢	٥,٥٩	٥١,١٢
١٩٩٧	٥,٤٩	٣,٤٣	١٦,٩٥	٤,٦	٣١,٢٢	٦,٣٤	٥١,٨٣
١٩٩٨	٤,٠٤	٣,٦١	١٧,١١	٣,٩٨	٣٠,٨٦	٤,٢٣	٥٢,٠٢
١٩٩٩	٦,١١	٣,٥	١٧,٣٢	٦,٦	٣٠,٩٢	٥,٢٧	٥١,٧٧
٢٠٠٠	٥,٣٧	٣,٤	١٦,٧٤	٥,٢٩	٣٣,١٣	٧,٠٤	٥٠,١٣
٢٠٠١	٣,٥٤	٣,٧١	١٦,٥٦	٣,١٣	٣٣,٣٣	٣,٥٤	٥٠,١١
٢٠٠٢	٢,٣٧	٣,٦	١٦	٣,٥٩	٣٥	٢,٨٢	٤٨,٧٢
٢٠٠٣	٣,١٩	٣,٤٨	١٦,٣٤	١,٤٦	٣٥,٦٧	٤,١٤	٤٧,٩٩
٢٠٠٤	٤,٠٩	٢,٧٦	١٥,١٨	٢,٨	٣٦,٨٨	٥,٧١	٤٧,٩٦
٢٠٠٥	٤,٤٧	٣,٢٦	١٥	٣,٧	٣٦	٥,٦٥	٤٨,٨٣
٢٠٠٦	٦,٨٤	٣,٢٥	١٤,٠٧	١٠,٥٢	٣٨,٤٣	٥,٧٢	٤٧,٥
٢٠٠٧	٧,٠٩	٣,٦٨	١٤,٠٧	٧,٥	٣٦,٦٨	٧,٧٩	٤٩,٢٥
٢٠٠٨	٧,١٦	٣,٣٥	١٣,٢٢	٧,١٢	٣٧,٨٤	٨,٣٧	٤٨,٩٤
٢٠٠٩	٤,٦٧	٣,١٧	١٣,٦٣	٥,٦٢	٣٧,٥٥	٤,٤٢	٤٨,٨٢
٢٠١٠	٥,١٥	٣,٤٧	١٣,٩٩	٤,٥٨	٣٧,٥٣	٥,٩٨	٤٨,٤٨

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولى، بيانات غير منشورة.

ناحية أخرى تلك الاستثمارات المتعلقة بالبنية التحتية، وذلك فى ظل ما عانه القطاع من تهميش داخل الهيكل الاقتصادى للدولة، هذا بالإضافة لضعف الأطر المؤسسية والسياسية المتعلقة بهذا القطاع، وتداخل الاختصاصات مما يخلق معه ازدواجية فى الأداء، تؤدى إلى تداخل المهام و إهدار موارد الدولة.

وفى ظل احتواء هذا القطاع على النسبة الأكبر من العمالة، بالإضافة لارتفاع معدلات الفقر به ، فإن ذلك يتطلب معه زيادة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع لرفع إنتاجيته، والتعامل مع المشكلات التى تواجهه من تفتت الحيازات وانتشار المزارع الصغيرة، والافتقار إلى نُظم التسويق التعاونى والأساليب الحديثة فى الرى والإنتاج، وضعف الأطر القانونية والتشريعية والمؤسسية، وذلك من أجل زيادة مساهماته فى تحقيق النمو الاقتصادى، وتحقيق نمو متوازن يتضمن جميع القطاعات، وفى ظل استبعاد القطاع الزراعى وإعادة تقدير النموذج نصل إلى النتائج الموضحة في جدول (١١).

حيث نلاحظ أن معامل الارتباط بين النمو الاقتصادى ومعدل نمو كل من القطاع الصناعى والخدمى قد بلغ ٠,٩٧٣، كما فسر كل من معدل النمو الصناعى و الخدمى ما يقرب من ٩٥% من التغيرات التى حدثت فى معدل النمو الاقتصادى خلال فترة الدراسة، حيث يؤدى نمو القطاع الصناعى بنسبة ١% إلى نمو الاقتصاد بمعدل ٠,٣٥٥%، فى حين يؤدى نمو القطاع الخدمى بنسبة ١% إلى نمو الاقتصاد بمعدل ٠,٥٢٤%، مما يعكس أهمية كل من القطاعين فى إحداث النمو، وبالتالى يمكن استغلال هذا الأثر لإحداث النمو الاحتوائى داخل القطاع الزراعى، من خلال تنشيط الصناعات الزراعية، وزيادة فرص العمل بها، بالإضافة لضرورة تحفيز الخدمات الريفية من إرشاد وتمويل، بالإضافة لإمكانية إدخال السياحة الريفية، كعنصر جذب للاستثمارات، وكوسيلة لتوفير المزيد من فرص العمل، كما يجب تشجيع توفير الخدمات اللوجيستية داخل الريف المصرى.

جدول(١١) نتائج نموذج الانحدار المتعدد للأثر القطاعي على معدل النمو الاقتصادي فى ظل استبعاد القطاع الزراعي

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.973[a]	0.948	0.939	0.340

model		B	Seg.
	(Constant)	0.295	0.398
	IndustrialGrowth	0.355	0.000
	servicesgrowth	0.524	0.000

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولى، بيانات غير منشورة.

٥. السياسات المقترحة لرفع إنتاجية القطاع الزراعى :

لدعم نمو القطاع الزراعى وزيادة مساهمته فى تحقيق النمو الاقتصادى ، لابد من اتخاذ بعض الاجراءات التى تهدف إلى رفع معدلات إنتاجية هذا القطاع:

- صيانة و حماية الأراضى الزراعية الحالية و التوسع فى استصلاح الأراضى : فهناك حاجة قوية لتجنب المزيد من التعديات على الأراضى الزراعية مرتفعة الخصوبة، فلابد من تدخل حكومى جاد لمنع التعديات على الأراضى الزراعية، و القضاء على فساد الإداريين الحكوميين المتغاضيين عن مثل هذه التعديات التى تؤثر على حجم الموارد المتاحة، ووقف الزحف الحضرى و العمرانى على الأراضى الزراعية، ولتوفير المزيد من الأراضى فلابد أن تتضمن استراتيجية التنمية الزراعية استصلاح المزيد من الأراضى، حيث يتم الاستفادة من كميات المياه التى تم توفيرها من برامج تنمية نظم الرى لاستصلاح المزيد من الأراضى و التى تقدر بنحو ١,٢٥ مليون فدان بحلول عام ٢٠١٧ و ما يقرب من ٣,١ مليون فدان عام ٢٠٣٠، حيث تعانى الأراضى الزراعية فى الدلتا و الوادى من مشكلتين أساسيتين ألا و هى التعديات على الأراضى الزراعية ، و تحويل الأراضى الزراعية لاستخدامات غير زراعية بما يقرب ٣٠ ألف فدان في السنة، بالإضافة لاستمرار تأكل خصوبة التربة فى العديد من المناطق الزراعية ، و بالتالى

للتعامل مع هذه المشكلات فإن ذلك يتطلب مسح سنوى للأراضى الزراعية لاستخدامها كمؤشر تقديرى لمعدلات استخدام المخصبات، بالإضافة إلى الاستمرار فى صيانة و ترميم نظم الصرف الزراعية، و إنشاء نظم للصرف فى المناطق التى تفتقر لذلك ، حيث تتضمن الأهداف ما يلى :

- زيادة القدرة على إضافة المزيد من الأراضى المستصلحة بالاستناد على طرق أكثر كفاءة و أقل تكلفة
- التأكد من صلاحية الأراضى المستصلحة و استخدامها فى النشاط الزراعى
- تأمين الظروف لإقامة مجتمعات زراعية مستقرة قابلة لاستيطان في المناطق المستصلحة حديثا

- استخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة كاستخدام الطاقة الشمسية فى تجفيف الخضروات [٣]، بالإضافة لضرورة التوجه إلى الحاصلات مرتفعة القيمة كالعنب والرمان والشمام، وذلك فى ظل إرتفاع الفرص التصديرية لهذه المنتجات، و الاستفادة من التجارب الناجحة فى سلاسل توريد بعض الحاصلات كالبطاطس
- دعم مراكز البحوث الزراعية، وإن كانت الميزانية الحالية تظهر عكس هذا التوجه ، فعلى الرغم من تضاعف إنتاج كل من القمح و الذرة و الأرز منذ تسعينات القرن العشرين، إلا أن هذا التضاعف يمكن إرجاعه إلى زيادة مساحات الأراضى المنزرعة بدلاً من تزايد العائد، حيث تزايد العائد خلال الفترة ما بين ١٩٩٠ :٢٠٠٠ بمعدل بطئ بلغ ١% سنوياً لكل من الأرز و الذرة ، فى حين لم يتعدى هذا المعدل ٠,٥% للقمح.
- تهيئة القطاع الزراعى للتعامل مع مشكلات التغيرات المناخية .
- تحقيق مستويات مرتفعة من الأمن الغذائى فى الحاصلات الاستراتيجية وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتى منها، و العمل على تطوير الأنماط الاستهلاكية لتحسين معدلات التغذية ، وخفض الفاقد السوقى و تحسين جودة و أمن فى السلع الغذائية
- وضع معايير لجودة المنتجات الزراعية، ومواكبة التقنيات الحديثة والمتطورة التي تدعم الكفاءة الاقتصادية للإنتاج الزراعي، واستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة التي تخدم القطاع الزراعي، بالإضافة لضرورة تطوير ممارسات ما قبل وبعد الحصاد لتحسين جودة المنتج، وتطبيق التقنيات الحديثة في رصد وتحليل، والتنبؤ بالمخاطر الفنية والتسويقية ، من خلال وحدة خاصة لإدارة المخاطر الزراعية
- تجميع الاستغلال المزرعى وتنظيم الدورة الزراعية، حيث يتسم الإنتاج الزراعى بكونه إنتاجاً خاصاً بالدرجة الأولى، حيث يتواجد فى مصر ١,٦ مليون حيازة مزرعية، منها ٦٢٢ ألف حيازة مملوكة، ونحو ٥٢٤ ألف حيازة مؤجرة والباقى حيازات مشتركة، وبالتالى يمكن النهوض بالقطاع الزراعى، من خلال ربط التركيب المحصولى فى صورة تعاونيات فيما بين المزارعين، وإختيار الدورة المناسبة بتجميع الحيازات المفتتة فى مساحات كبيرة، تحقق الاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية التى تميز الإنتاج الكبير
- زيادة الاستثمارات العامة الموجهة للبنية التحتية ، والاستثمار المادى و البشرى داخل القطاع الريفى، لكونه أحد القطاعات الرائدة فى تحقيق النمو الاقتصادى بصورة متوازنة.
- رفع الكفاءة الفنية و الإدارية للمنظومة العامة لنقل و توزيع المياه بما يقلل من معدلات الفاقد داخل هذه المنظومة ، حيث بلغت كفاءة هذه المنظومة عام ٢٠١٠ نحو ٧٠% تقريبا ، فى حين مثلت الفواقد المائية فيما بين أسوان و نهايات الترع بنحو ١٦,٧ مليار متر مكعب .
- تطوير نظم الرى الحقلى فى كل من الوادى و الدلتا ، حيث بلغت كفاءة الرى فى هذه المناطق نحو ٥٠% بما يعنى إهدار نصف المياه المستخدمة، و بالتالى فإن رفع كفاءة هذه النظم إلى ٨٠% يعنى توفير ما

---

[3] مصنع لتجفيف الخضروات باستخدام الطاقة الشمسية خاصة الطماطم فى مدينة الأقصر ، و ذلك للاستفادة من وفرة الطماطم (البندورة) في المنطقة، فضلا عن الطقس الحار والهواء الجاف، ويشكل المشروع بديلا مجديا للقيمة المضافة ، و توليد الدخل بالإضافة لخفض تكاليف ما بعد الحصاد

يتراوح بين ١٠: ١٢ مليار متر مكعب ، بالإضافة للأثار الإيجابية الأخرى و التى تتمثل فى توفير نحو ١٠% من الأراضى التى تشغلها حاليا القنوات و الجسور، و تحسين خواص التربة ، و زيادة امكانيات استخدام الميكنة، و ارتفاع مستويات الإنتاجية لمختلف الحاصلات

- تعزيز كفاءة نُظم الرى لتحقيق استراتيجية التنمية الزراعية من خلال التحسين المرحلى فى كفاءة نظم الرى لتغطى ٨٠% من الأراضى المنزرعة ، بالإضافة إلى تخفيض المساحات المنزرعة بالإرز لتوفير ما يقرب من ١٢,٤ بليون متر مكعب من المياه بحلول ٢٠٣٠
- زيادة الاعتماد على المياه الجوفية غير المتجددة، وتحلية المياه، وزيادة الواردات من المياه الافتراضية و التى تُتَضمن فى العديد من المنتجات الغذائية مثل القمح واللحوم والذرة والزيوت وغيرها
- التوسع فى تطبيق الأساليب و التقنيات الزراعية المتطورة و نتائج البحوث الزراعية ذات العلاقة برفع كفاءة استخدام المياه فى الإنتاج الزراعى ، و يدخل فى هذا الإطار استخدام الأصناف و السلالات النباتية قصيرة العمر و عالية الإنتاجية، ، بالإضافة لاستخدام الأصناف و السلالات الأكثر تحملاً لظروف الجفاف أو التى يمكن نجاح زراعتها باستخدام مياه مالحة أو بها درجة عالية نسبياً من الملوحة ، يضاف لذلك التوسع فى أساليب ومعدلات التكثيف الزراعى من نسبته الحالية التى تقدر بنحو ١٧٧% و التى كان من المستهدف لها أن تصل فى السنوات الحالية إلى نحو ٢٠٠%، بالإضافة لخدمات الإرشاد الزراعى عامة و الإرشاد المائى ، لزيادة الوعى المائى لدى المزارعين .
- تعظيم الاستفادة من الموارد المائية المطرية فى مناطق الزراعات المطرية، ورفع كفاءة استغلال الأمطار مباشرة فى الزراعة أو بتخزينها من خلال السدود التعويقية، وإتباع أساليب الرى التكميلى لزيادة كفاءة الزراعات المطرية ورفع إنتاجيتها، بالإضافة للاهتمام بتنمية وإدارة المراعى فى المناطق المطرية، وتحسين الظروف المعيشية للمزارعين فى هذه المناطق بما يدعم توطنهم واستقرارهم و نشاطهم الزراعى
- تنظيم وترشيد استخدامات المياه الجوفية ومراقبة استخداماتها، ورفع كفاءة استثماراتها لتعظيم الاستفادة منها والمحافظة على استدامتها وعدم تدهور نوعيتها،مع ضرورة دمج إدارة الموارد المائية الجوفية ضمن منظومة قومية للإدارة المتكاملة للموارد المائية والمتابعة الفاعلة لتطور كميات ومواصفات المخزونات المائية و كشف الجديد منها
- تطوير وابتكار أساليب وسياسات تحفز المزارعين على زراعة المحاصيل التى تتسق مع التركيب المحصولى، وتعظم العائد من وحدة المياه ، و من بين هذه الأساليب دعم المزارعين لتطوير نظم الرى، وتوفير التمويل الميسر لهم و تقديم الإعفاءات والتسهيلات لمن يلتزمون بزراعة المحاصيل التى تتسق مع التوجهات المجتمعية العامة
- مراجعة قوانين حماية البيئة و طرق تطبيقها للحماية من تلوث المياه، وترشيد المزارعين فيما يتعلق بالنسب المثلى لاستخدام المبيدات و الأسمدة الكيماوية

الملخص :

على الرغم من أهمية القطاع الزراعى فى الاقتصاد المصرى، ودوره المحورى فى تحقيق الأمن الغذائى و الاكتفاء الذاتى، بالإضافة إلى كونه من أكثر القطاعات التى تتكدس بها العمالة، و تعتبر المصدر الأساسى لدخولهم، إلا أن نسبة مساهمة هذا القطاع فى تحقيق النمو مازالت ضعيفة، كما تراجعت خلال السنوات الأخيرة، نتيجة تهميش هذا القطاع، و تراجع مخصصاته من الاستثمار العام، لذا و لإعادة الأهمية لهذا القطاع لابد من زيادة حجم الاستثمارات الموجهة لمحددات الإنتاجية بداخله، وذلك لضمان تحقيق نمو متوازن ، يشمل جميع القطاعات، ويؤدى إلى رفع رفاهية الموطن المصرى، والحد من معدلات الهجرة الداخلية، فلابد من استهداف هذا القطاع من خلال مجموعة من السياسات و الاجراءات، التى تهدف لرفع إنتاجية هذا القطاع، وزيادة مساهمته فى تحقيق النمو، لضمان فاعليته فى زيادة معدل الناتج، و خفض معدلات الفقر.

حيث أوضحت مؤشرات الإنتاجية لهذا القطاع :

- ارتفاع معدلات تفتت الحيازات والزحف العمرانى بما يمثل إهدار للموارد الأرضية.
- انتشار المزارع الصغيرة مما يقلل من الاستفادة من اقتصاديات الحجم
- ارتفاع معدلات التذبذب فى صافى الدخل الزراعى بما يخلق حالة من عدم التيقن، تحد من رغبة المزارعين على الاستثمار
- انخفاض معدلات إنتاجية العمالة داخل القطاع، على الرغم من تزايد كثافة استخدام الميكنة الزراعية، ولعل السبب فى ذلك ارتفاع نصيب هذا القطاع من العمالة
- مثلت المياه قيد أساسى أمام تنمية هذا القطاع، مما يتطلب معه تقليل المساحات المزروعة بالنباتات المستهلكة للمياه للإنتاج بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى فقط، وزيادة استغلال مياه الأبار ومياه الصرف المعالجة.

وقد انعكست هذه المشكلات على مساهمات القطاع الزراعى فى النمو الاقتصادى، حيث أوضح النموذج الكمى عدم معنوية تأثيره على معدلات النمو، لذا توصلت الورقة البحثية إلى مجموعة من السياسات المقترحة التى من شأنها رفع إنتاجية هذا القطاع.

التوصيات:

- ضرورة رفع الإنتاجية الزراعية، وزيادة مساهمات هذا القطاع فى عملية النمو، والقضاء على المعوقات التى تعيق تنمية هذا القطاع.
- تشجيع صغار المزارعين على من التحول من الزراعات التقليدية و الزراعات المستهلكة للمياه، لإنتاج المحاصيل مرتفعة القيمة ، و الإنتاج من أجل التصدير
- يجب زيادة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع سوء كانت استثمارات عامة أو خاصة.
- كما يجب زيادة تبنى الدولة لمشروعات التنمية الأفقية و استصلاح الأراضى لزيادة الرقعة الزراعية، و إعادة توزيعها على شباب الخريجين.
- إمكانية استخدام التأجير التمويلى كسياسة تمويلية لإحلال الآلات الزراعية محل الأساليب التقليدية فى الزراعة
- استخدم الأساليب الحديثة فى الرى و إعادة هيكلة شبكات الترع و المصارف، بهدف ترشيد استخدام المياه، وتوفير المزيد من المياه للأراضى المستصلحة حديثاً.
- تنظيم صغار المزارعين فى صورة تعاونيات ، تهدف إلى تحقيق التعاون فيما بينهم لشراء الآلات والمعدات الزراعية، و التسويق المجمع للحاصلات المنتجة، للحصول على شروط تسويقية أفضل.
- تشجيع الصناعات الزراعية ، وتشجيع التصنيع المحلى للآلات و المعدات الزراعية وقطع الغياربما يتناسب مع الأراضى الزراعية ، و مراعاة تلائمها مع أحجام المزارع الصغيرة و المتوسطة.
- تصنيع المخلفات الزراعية و المنتجات الثانوية للمحاصيل ، لرفع قيمتها المضافة، وتوفير المزيد من الدخل للمزارعين.
- زيادة معدلات إنتاج المنتجات الحيوانية و الحشرية والسمكية، لإرتفاع قيمتها السوقية.
- ايجاد طرق جديدة لربط البحوث الزراعية بالتنمية الزراعية، وتحقيق زيادة فى إنتاجية المحاصيل و توفير الأمن الغذائى.
- يجب تجميع صغار المزارعين فى هيئة تعاونيات للتغلب على مشكلة تفتت الحيازات، بالإضافة لضرورة تنظيم القوانين الخاصة بالحيازات الزراعية ونُظم الإيجار.

المراجع

- المركز الدولى للدراسات الزراعية المتقدمة للبحر المتوسط، الزراعة المتوسطية، الزراعة ، و الثروة السمكية، و الاغذية ، و التنمية الريفية المستدامة فى منطقة البحر الابيض المتوسط، التقرير السنوى ، ٢٠٠٥.
- منظمة الاغذية و الزراعة (الفاو)، تقرير موجز حول حالة الموارد من الاراضى و المياه فى العالم ، ادارة النظم المعرضة للخطر، روما ٢٠١١.
- وزارة الزراعة و استصلاح الأراضى، منظمة الاغذية و الزراعة ،استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر حتى العام ٢٠١٧، القاهرة، مايو ٢٠٠٣.
- Carsten A. Holz, The Unbalanced Growth Hypothesis and the Role of the State, Forthcoming in the Journal of Development Economics, 2010.
- Gerdien Meijerink, Pim Roza, the role of agriculture in economic development, Markets, Chains and Sustainable Development Strategy & Policy paper 4, April 2007.
- Hafez Ghanem, Improving regional and rural development for inclusive growth in Egypt, global economy & development, working paper 67, January 2014.
- Heba Handoussa, Situation Analysis: Key Development Challenges Facing Egypt, 2010
- IFAD, Rural poverty in Egypt, 2014
- Jules Janick, Agriculture and Economic Development, Purdue University, 2002
- Kostas Stamoulis, Alberto Zezza, A Conceptual Framework for National Agricultural, Rural Development, and Food Security Strategies and Policies, ESA Working Paper No. 03-17, November 2003.
- Michael P. Todaro, Economic Development, seventh edition, 2000.
- Mustapha Kamel Nabli, breaking the barriers to higher economic growth better governance and deeper reforms in the middle east and north Africa, the world bank, 2007.
- Robert Evenson, Improving agricultural extension. A reference manual, The economic contributions of agricultural extension to agricultural and rural development, FAO, 1998.
- UNEP, Agriculture and economic development, Our Planet, Special Edition, 2006.
- V. V. Bhatt, theories of balanced and unbalanced growth: a critical appraisal, Volume 17, Issue 4, November 1964.
- William Easterly, "Reliving the 1950s: the Big Push, Poverty Traps, and Takeoffs in Economic Development." Forthcoming, Journal of Economic Growth, 2006.
- William McLeod Rivera, M. Kalim Qamar, agricultural extension, rural development and the food security challenge, FAO, Rome, 2003.
- World Bank, Agriculture for Development, world development report 2008, the Washington, DC, 2008.

الملحق الإحصائي

جدول (١): قيمة الناتج القطاعى بالمليون جنيه خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠

السنوات	الإنتاج الزراعى	الإنتاج الصناعى	الانتاج الخدمى
١٩٩٥	٣٢٠٥٠	٦١٧٠٠,٠٠	٩٧٢٦٠,٠٠
١٩٩٦	٣٦٩٦٨	٦٧٧١٦,٠٠	١٠٩٥٠١,٠٠
١٩٩٧	٤١٨٨٢	٧٧١١٠,٠٠	١٢٨٠٣٦,٠٠
١٩٩٨	٤٥٦٥٢	٨٢٣٢٦,٠٠	١٣٨٧٧٩,٤٠
١٩٩٩	٤٨٩٣٥	٨٧٣٦١,٠٠	١٤٦٢٨١,٧٠
٢٠٠٠	٥٢٨٤٥	١٠٤٥٨٧,١٠	١٥٨٢٣٤,٩٠
٢٠٠١	٥٥٠٦٥	١١٠٨٣٤,٢٠	١٦٦٦٤٤,٨٠
٢٠٠٢	٥٨٣٦٩	١٢٣٤٥٨,٩٠	١٧٢٧٣٥,٩٠
٢٠٠٣	٦٣٨٢٢	١٣٩٣٢٢,٢٠	١٨٧٤٧٥,٢٠
٢٠٠٤	٦٩٢٥٢	١٦٨٢٤٣,٤٠	٢١٨٨٢٧,٠٠
٢٠٠٥	٧٥٢٩٢	١٨٣٨٩١,٠٠	٢٤٧٣٢٨,٠٠
٢٠٠٦	٨١٧٦٦,٢	٢٢٣٣٢٨,٠٠	٢٧٦٠٤٩,٩٠
٢٠٠٧	٩٩٩٥٣,١	٢٦٠٥٧٧,٠٠	٣٤٩٨٥٧,٦٠
٢٠٠٨	١١٣١٠٣,٨	٣٢٣٦٢٣,٠٠	٤١٨٥٧٤,٨٠
٢٠٠٩	١٣٥٤٦٤,٦	٣٧٣٢٧٩,٠٠	٤٨٥٣١١,٤٠
٢٠١٠	١٦٠٩٦٩,٦	٤٣١٧٧٦,٠٠	٥٥٧٨٧٤,٠٠

المصدر: وزارة التخطيط ، بيانات غير منشورة.

جدول (٢): كمية الإنتاج لأهم الحاصلات الزراعية بالمليون طن خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠

السنوات	قصب السكر	طماطم	قمح	الذرة	الأرز	بنجر السكر	البطاطس	البرتقال	البطيخ	العنب	البصل	إجمالي الإنتاج الزراعي
١٩٩٥	١٤,١٠٥	٥,٠٣٤	٥,٧٢٢	٤,٥٣٥	٤,٧٨٨	٠,٩٢٠	٢,٥٩٩	١,٥٥٥	١,٢٠٠	٠,٧٣٩	٠,٣٨٦	٥٢,٥٨٩
١٩٩٦	١٣,٩٥٨	٥,٩٩٥	٥,٧٣٥	٥,١٦٥	٤,٨٩٥	٠,٨٤٢	٢,٦٢٦	١,٦١٣	١,١٢٧	٠,٩٤٤	٠,٤٤٨	٥٥,٣٧٣
١٩٩٧	١٣,٧٢٦	٥,٨٧٣	٥,٨٤٩	٥,٨٠٦	٥,٤٨٠	١,١٤٣	١,٨٠٣	١,٥٢٢	١,٧٣٥	٠,٨٦٨	٠,٣٩٦	٥٦,٦٥٥
١٩٩٨	١٤,٣٥٣	٥,٧٥٣	٦,٠٩٣	٦,٣٣٧	٤,٤٧٤	١,٩٥١	١,٩٨٤	١,٤٤٢	١,٤٠٩	٠,٩٥٨	٠,٧٢٣	٥٧,٨٤٣
١٩٩٩	١٥,٢٥٤	٦,٢٧٤	٦,٣٤٧	٦,١٤٣	٥,٨١٧	٢,٥٦٠	١,٨٠٩	١,٦٣٧	١,٦٧٠	١,٠١٠	٠,٨٩٠	٦٢,٤٣٠
٢٠٠٠	١٥,٧٠٦	٦,٧٨٦	٦,٥٦٤	٦,٤٧٤	٦,٠٠٠	٢,٨٩٠	١,٧٧٠	١,٦١١	١,٧٨٥	١,٠٧٥	٠,٧٦٣	٦٥,١٢٣
٢٠٠١	١٥,٥٧٢	٦,٣٢٩	٦,٢٥٥	٦,٠٩٤	٥,٢٢٧	٢,٨٥٨	١,٩٠٣	١,٦٩٦	١,٤٤٧	١,٠٧٩	٠,٦٢٨	٦٣,٦١٦
٢٠٠٢	١٦,٠١٧	٦,٧٧٨	٦,٦٢٥	٦,٤٣١	٦,١٠٥	٣,١٦٨	١,٩٨٥	١,٨٠٩	١,٧٢١	١,٠٧٤	٠,٧٥٥	٦٦,٧٥٧
٢٠٠٣	١٦,٢٤٥	٧,١٤٠	٦,٨٤٥	٦,٥٣٠	٦,١٧٦	٢,٦٩٢	٢,٠٣٩	١,٧٦٨	١,٧٠٥	١,١٩٧	٠,٦٨٦	٦٧,٧٩٥
٢٠٠٤	١٦,٢٣٠	٧,٦٤١	٧,١٧٨	٦,٢٣٦	٦,٣٥٢	٢,٨٦١	٢,٥٤٧	١,٨٥٠	١,٥٨٩	١,٢٧٥	٠,٨٩٥	٧٠,٠٠٥
٢٠٠٥	١٦,٣١٧	٧,٦٠٠	٨,١٤١	٧,٠٨٥	٦,١٢٥	٣,٤٣٠	٣,١٦٧	١,٩٤٠	١,٨٧٤	١,٣٩٢	١,٣٠٢	٧٣,٤٥٢
٢٠٠٦	١٦,٦٥٦	٨,٥٧٦	٨,٢٧٤	٦,٣٧٤	٦,٧٥٥	٣,٩٠٥	٢,٣١٣	٢,١٢٠	٢,٠٢٥	١,٤٣٢	١,١٢٠	٧٥,٨٦٤
٢٠٠٧	١٧,٠١٤	٨,٦٣٩	٧,٣٧٩	٦,٢٤٣	٦,٨٧٧	٥,٤٥٨	٢,٧٦٠	٢,٠٥٥	١,٩١٣	١,٤٨٥	١,٤٨٦	٧٨,٢٥٣
٢٠٠٨	١٦,٤٧٠	٩,٢٠٤	٧,٩٧٧	٧,٤٠١	٧,٢٥٣	٥,١٣٣	٣,٥٦٧	٢,١٣٨	١,٤٨٦	١,٥٣١	١,٩٤٩	٨٠,٥٥٢
٢٠٠٩	١٥,٤٨٢	١٠,٢٧٩	٨,٥٢٣	٧,٦٨٦	٥,٥٢٠	٥,٣٣٤	٣,٦٥٩	٢,٣٧٢	١,٦٥٣	١,٣٧٠	٢,١٢٩	٨١,١٧١
٢٠١٠	١٥,٧٠٩	٨,٥٤٥	٧,١٧٧	٧,٠٤١	٤,٣٣٠	٧,٨٤٠	٣,٦٤٣	٢,٤٠١	١,٦٣٧	١,٣٦٠	٢,٢٠٨	٧٨,١١٣

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء، النشرة السنوية لتقديرات الدخل من القطاع الزراعى ، أعداد متفرقة.

جدول (٣): قيمة الناتج لأهم الحاصلات الزراعية بالمليون جنيه خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠

السنوات	القمح	الفول	القطن	الذرة الشامية	الأرز	الطماطم	البطاطس	البطيخ	البرتقال	العنب	الناتج الزراعي
١٩٩٥	٣٢١٦,٨	٤١٩,٣	٢٢٥١,٥	٢٨٦٦,٥	٣٢٤١,٥	٢٣٤٦,٨	١٣٢٠,٣	٥٨٦,١	٧١٨,٤	٤٦٥,٩	٤٨١٢١,٨
١٩٩٦	٣٦٧٥,٤	٥٠١,٥	٢٩٤٧,٧	٣٠٨٣,٨	٣٥٥٠,٨	٢٦٧٠,٩	١٣٣٢	٦١٠,٣	٨٤٢,٢	٦٨٠,٤	٥٧١٤٠,٢
١٩٩٧	٣٩٠٤,٣	٦٠٢	٢٧٧٦,٣	٣٠٨٠,١	٤٠٧٤,٩	٢٤٣٣,٨	٩٥٢,٢	٩٧٨,٣	٨٥٠,٩	٨٦٧,٩	٦٤٤٨٨,٨
١٩٩٨	٤١٣٤,٥	٦٥٩,١	١٣٨١,٩	٣٤٥٥,٨	٣٣٣٩,٧	٢٥٦١,١	٩٩٨,٨	٩٨٨,٩	١٢١٨,٨	١٣٥٨,٥	٦٣٦٤٠,٣
١٩٩٩	٤٣٦٤	٣٨٨,١	١٣٥٩,٢	٣٥٠٨,٢	٤٤٢٨,٩	٢٦٢٥,٢	١٠٥٦,٦	٩٤٦,٦	١٣٧١,٧	١٤٨٤,١	٦٨٨٨٧,٦
٢٠٠٠	٤٥٤٦,٨	٤٤٨	١٣٥٩,١	٣٦٥٦,٧	٣٦١٧,٨	٢٧٩٨,٩	٩٠١,٧	١٠٠٣,٩	١١١٧,٢	١٣٢٦,٢	٧١٦٦٣,٨
٢٠٠١	٤٤٠٢,٥	٥٦٠,٥	٢٠٥٢,٣	٣٩٩٢,٣	٣٢٠٥,١	٢٤٨٠	٩٥٥,٣	٨٠٥,٧	١٠٣٥,٨	١٤٦٢,٤	٧٤٧٣٨,٧
٢٠٠٢	٤٧٧٤,١	٥١٦,٤	٢٠٤٠,٥	٣٨٥٠,٧	٤٢٤٤,٦	٢٧٢٥,٤	١٠٠٩,٤	١٤٠١,٤	١٣٦٧,٨	١٣٠٠,٢	٨٤٢٦٠,٢
٢٠٠٣	٥٢٠٢	٤٨١,٤	٢٠٦٩,٧	٤٢٥٥,١	٦١٣٥,٢	٣٥٢١,٣	١١٨٩,١	١٤١٣,١	١٤٣٩,٨	١٧٤٢,٩	٩٦٨٥٢,٨
٢٠٠٤	٧١٧١,٨	٧٠٣,٤	٣٠٥٥,٢	٦٤٥٨,٩	٦٥١٥,١	٣٧٩٧	١٥٠٣,٩	١٢٢٩,٢	١٥٧١,٤	١٩١٢,٥	١١١٨٣٥,١
٢٠٠٥	٩١٣٠,٧	٦٠٨,٦	٣٠٤٧,٥	٧٣١٩,٩	٦٥٥٠,٢	٤٢٢٣,٢	١٨١٧,٨	١٢٨٥,٣	١٨٨٣,٦	٢١٤٧,٨	١٢٦٩٧٠,٨
٢٠٠٦	٩٣١٦,٧	٥٧٦,٤	٣٠٣٢,٩	٦٨٨٠,٥	٧٢٧٩,٦	٥٢٤٣	١٨٨٨,٥	٩٤٨,٤	٢١٠٢,٥	٢٣٨٩,٦	١٣٧٤١٩,١
٢٠٠٧	٨٥١٧,٨	٦٩٥,٧	٢٥٩٤,١	٩٩١٠,٩	٩٩٥٨,٢	٥٢٩٩	٢٤٩٢	٩٨٧,١	٢٥١٨,١	٢٨١٧,٩	١٥٥٩٤٥
٢٠٠٨	٢٠٣٦٨,١	٩٢٨,٣	١٦٣٩,٧	١٠٦٣٥,٤	٩٢٦٠,٩	٧٧٦٨,٢	٣٤٤٦,٣	٨٣١,٨	١٩٦٨,٨	٢٥٦١	١٨٥٦٦٦
٢٠٠٩	١٣٧٥٠,٤	١١٠٧,٩	١٢٧٢,٦	٩٢١١,٩	٨٢٦٣,٣	٦٣٩٩,٦	٣٨٦١	١٢٧٩,٣	٢٦٠٢,٧	٣٨٥١,٨	١٨٩٤٣٩
٢٠١٠	١٣٠٢٩,٥	٨٧٣,٢	٣٣٩٢	١١٤٦٠,٣	٧٩٥٥,٨	٧٩٢٧,١	٣٩٥٨,٧	١١٣٦,١	٢٧٧٣,٥	٤١٤٤,٨	٢٠٩٣٥٥

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء النشرة السنوية لتقديرات الدخل من القطاع الزراعى ، أعداد متفرقة.

جدول (٤): حجم الاستهلاك والاكتفاء الذاتى من أهم الحاصلات الزراعية خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠

السنوات	إجمالى الاستهلاك(مليون طن)		معدل الاكتفاء الذاتى %*	
	القمح	الذرة	القمح	الذرة
١٩٩٥	١٠,٧٩٢	٦,٩٦٠	٥٣,٠٢٣	٦٥,١٥٩
١٩٩٦	١١,٧٤٣	٧,٦٣٧	٤٨,٨٣٩	٦٧,٦٣٣
١٩٩٧	١٢,٧٥١	٨,٨٦٥	٤٥,٨٧١	٦٥,٤٩٤
١٩٩٨	١١,٥٢٤	٩,٣٠٦	٥٢,٨٧٣	٦٨,٠٩٥
١٩٩٩	١٠,٥٨٨	١٠,٨٥٥	٥٩,٩٤٤	٥٦,٥٩٣
٢٠٠٠	١١,٤٦٠	١١,١٨٤	٥٧,٢٧٨	٥٧,٨٨٨
٢٠٠١	١٠,٦٦٨	١٠,٨٩١	٥٨,٦٣٢	٥٥,٩٥٣
٢٠٠٢	١٢,٢٠٠	١١,١٥٢	٥٤,٣٠٣	٥٧,٦٦٧
٢٠٠٣	١٠,٩٠٢	١٠,٥٨٣	٦٢,٧٨٦	٦١,٧٠٤
٢٠٠٤	١١,٥٤٥	٨,٦٦٥	٦٢,١٧٤	٧١,٩٦٨
٢٠٠٥	١٣,٨٢٩	١٢,١٨٠	٥٨,٨٦٩	٥٨,١٧٠
٢٠٠٦	١٦,٢٧٨	١٠,١٤٣	٥٠,٨٣٠	٦٢,٨٤٢
٢٠٠٧	١٥,٦٢١	١١,٥٠٦	٤٧,٢٣٨	٥٤,٢٦٠
٢٠٠٨	١٦,٣٠٥	١١,٣٨١	٤٨,٩٢٤	٦٥,٠٣١
٢٠٠٩	١٧,٦٤٤	١٣,١٠٢	٤٨,٣٠٥	٥٨,٦٦٣
٢٠١٠	١٧,٧٧١	١٣,٢١١	٤٠,٣٨٧	٥٣,٢٩٧

*** تم حسابه بواسطة الباحثة بالاعتماد على بيانات منظمة الفاو**

المصدر: منظمة الفاو، بيانات غير منشورة

جدول (٥): كمية الإنتاج من مجموعات المحاصيل الزراعية الأساسية بالمليون طن خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠

السنوات	الحبوب، إجمالي	الخضار والبطيخ إجمالي	الفواكه و الحمضيات إجمالي	الجذور والدرنات، إجمالي	البقول، إجمالي	محاصيل المنسوجات	المحاصيل الزيتية الابتدائية	المكسرات	إجمالي الإنتاج الزراعي
١٩٩٥	١٦,٠٩٧	١٠,٣٤٨	١٠,٣٤٨	٢,٨٨٨	٠,٤٥٩	٠,٢٥٦	٠,٢٠٦	٠,٠٠٦	٥٢,٥٨٩
١٩٩٦	١٦,٥٤٢	١١,٨٥٣	١١,٨٥٣	٢,٩٢٦	٠,٥٠٩	٠,٣٦٠	٠,٢٢٤	٠,٠٠٦	٥٥,٣٧٣
١٩٩٧	١٨,٠٧١	١٢,٥١٣	١٢,٥١٣	٢,٠٩٠	٠,٥٣٦	٠,٣٥٧	٠,٢١١	٠,٠٠٦	٥٦,٦٥٥
١٩٩٨	١٧,٩٦٤	١٢,٥٥١	١٢,٥٥١	٢,٢٩٠	٠,٥٨٧	٠,٢٤٥	٠,١٨٩	٠,٠٠٧	٥٧,٨٤٣
١٩٩٩	١٩,٤٠١	١٤,٠٢٩	١٤,٠٢٩	٢,١١٣	٠,٣٧٩	٠,٢٤٩	٠,٢٢٣	٠,٠٠٧	٦٢,٤٣٠
٢٠٠٠	٢٠,١٠٦	١٥,١٥٤	١٥,١٥٤	٢,٠٦٦	٠,٤٢٧	٠,٢٤٠	٠,٢١٨	٠,٠٢٧	٦٥,١٢٣
٢٠٠١	١٨,٥٦١	١٤,٠٧١	١٤,٠٧١	٢,٢٦٧	٠,٥٢٢	٠,٣٤٠	٠,٢٥٢	٠,٠٣٣	٦٣,٦١٦
٢٠٠٢	٢٠,١٩٤	١٤,٦٧٤	١٤,٦٧٤	٢,٢٨٨	٠,٤٩٢	٠,٢٩٩	٠,٢٣١	٠,٠٣٤	٦٦,٧٥٧
٢٠٠٣	٢٠,٦٨٢	١٥,٧٩١	١٥,٧٩١	٢,٤٥٨	٠,٤٢٤	٠,٢٠٩	٠,١٩٨	٠,٠٣٤	٦٧,٧٩٥
٢٠٠٤	٢٠,٨٢٣	١٦,١٦٩	١٦,١٦٩	٢,٩٣٩	٠,٤١١	٠,٣٠٥	٠,٢٥٢	٠,٠٣١	٧٠,٠٠٥
٢٠٠٥	٢٢,٤٢٣	١٦,٨٤٦	١٦,٨٤٦	٣,٦٢٤	٠,٣٦١	٠,٢١٥	٠,٢٣١	٠,٠٣٤	٧٣,٤٥٢
٢٠٠٦	٢٢,٥١٨	١٨,٣٢٢	١٨,٣٢٢	٢,٧٩٥	٠,٣٣٢	٠,٢٢١	٠,٢٦٦	٠,٠٣٤	٧٥,٨٦٤
٢٠٠٧	٢١,٥٩٩	١٨,٩٩٥	١٨,٩٩٥	٣,٢٦٨	٠,٣٩٢	٠,٢٣٣	٠,٢٧٢	٠,٠٣٩	٧٨,٢٥٣
٢٠٠٨	٢٣,٧٤٣	١٩,٧٠٧	١٩,٧٠٧	٣,٩٨٢	٠,٣٧٢	٠,١١٥	٠,٢٣٣	٠,٠٤٣	٨٠,٥٥٢
٢٠٠٩	٢٢,٧٥٧	٢١,٣٥١	٢١,٣٥١	٤,١٣٥	٠,٣٩١	٠,١٠٥	٠,٢٢٧	٠,٠٤٥	٨١,١٧١
٢٠١٠	١٩,٤٦٥	١٩,٤٨٨	١٩,٤٨٨	٤,١٣٨	٠,٣١٥	٠,١٤٨	٠,٢٢٢	٠,٠٤٢	٧٨,١١٣

المصدر: منظمة الفاو، بيانات غير منشورة.

جدول (٦): تطور توزيع الأراضى الزراعية وفقاً لحجم الملكية خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠ (ألف فدان)

السنوات	أقل من فدان	١-	٢-	٣-	٤-	٥-	١٠-	٢٠-	٥٠-	١٠٠ فدان فأكثر
١٩٩٥	١٠٨٨,٤	٦٧٣,٢	٦١٧,٤	٥٣٧,٥	٤٤٣,٨	٥٧٦,٦	٥٥٨,٤	٥٤٥,٧	٣٧٨,٤	٤٧٦,٣
٢٠٠٠	١٠٠٠,٨	٦٧٩,٣	٦٤٤,٢	٥٥٤,٢	٥١٢,٧	٦٣٦,١	٥٩٢,٤	٥٧١	٣٩٢,٣	٥٢٣,٣
٢٠٠٥	٩٨٦	٧٤٦,٢	٧٠٧,٥	٦١٢	٥٥١,٤	٦٨٨,٩	٦٨٣	٦٥٠,٨	٤١٧,٥	٧٦٣,٥
٢٠١٠	١٠٤٨,٣	٧٧٢,٢	٧١٣,٩	٦٠٦,٦	٥٤٦	٧٤٧,١	٧٠٨,٤	٦٥٩,١	٤٥٣,٢	٨١٢,٧

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة الزمام والملكية الزراعية، نشرات متفرقة،

جدول (٧): توزيع الأراضي القابلة للزراعة وفقاً للمحافظات لعام ٢٠١٠

المحافظة	مساحة الأرض القابلة للزراعة بالألف فدان
القاهرة	١٦,٣
الاسكندرية	٣٨٠,٨
بورسعيد	١,٩
السويس	١٤,٨
حلوان	٤٨,٣
٠٦- أكتوبر	١٧٩,١
دمياط	١٤٧,٧
الدقهلية	٧٥٥,٥
الشرقية	٩٦٣,٦
القليوبية	٢٢٥,٩
كفر الشيخ	٧١٧,٦
الغربية	٣٧٦,٦
المنوفية	٤١٣,١
البحيرة	١٤٩٥,٦
الاسماعيلية	٣٣٥,٢
الجيزة	٠,٧
بنى سويف	٢٦٦,١
الفيوم	٤٢٦,١
المنيا	٤٩٦,٨
أسيوط	٣٦٤,٦
سوهاج	٣٥٤,٧
قنا	٢٨٨
أسوان	١٦٢,٥
الأقصر	١٦٥,٦
الوادى الجديد	٤٩

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة الزمام والملكية الزراعية، نشرات متفرقة،

جدول (٨): المقننات المائية لأهم الحاصلات المستهلكة للمياه خلال الفترة ١٩٩٥ : ٢٠١٠ (المقنن المائى متوسط استهلاك الفدان بالمتر مكعب)

السنوات	القمح		الفول		البرسيم المستقيم		بنجر السكر		الخضروات		القطن		الأرز		الذرة الشامية		الذرة الرفيعة		قصب السكر		الفاكهة		الاجمالى	إجمالي م . ح
	م . ح	المقنن م٣	م . ح	المقنن م٣	م . ح	المقنن م٣	م . ح	المقنن م٣	م . ح	المقنن م٣	م . ح	المقنن م٣	م . ح	المقنن م٣	م . ح	المقنن م٣	م . ح	المقنن م٣	م . ح	المقنن م٣	م . ح	المقنن م٣		
١٩٩٥	٢١٠٠	١٩٠٧	٢٤٦	١٦٣٠	١٦٨٦	٢٥٧٩	٣٩	٢٢٤٥	٩٤	١٩٥٧	٧١٠	٢٧٨٩	١٣٩٣	٦٠٩٣	٢٠٣٢	٥٨٠٥	٣٤١	٢٦٣٩	٢٩٩	٩٨٠٢	٥٠٥	٥٦٩٧	٤١٩٠	١١٤٧٦
١٩٩٦	١٩٨٧	١٩١٠	٢٩٥	١٦٢٨	١٥٣٤	٢٥٦٥	٤٨	٢٢٤٥	٤٠٧	١٩٩٦	٩٢١	٢٧٩٩	١٣٨٩	٦٠٩٥	٢٠٢٨	٥٨١١	٣٢١	٢٦٣٧	٢٩١	٩٨٠٥	٥٠٦	٥٧١٣	٣١٢٧	١١٧١٣
١٩٩٧	٢٠٨٥	١٨٢٩	٣١٤	١٥٢٨	١٤٣٩	٢٤٨٠	٥٦	٢١٥٤	٣٧٠	١٩٠٩	٨٥٩	٢٧٠٨	١٥٢٦	٥٦٩٢	١٨٦٠	٥٥٧٩	٣٤٩	٢٥٢٣	٢٨١	٩٤١٨	٥٠٩	٥٤٨٣	٣١٨٩	١١٥٢٩
١٩٩٨	٢٠٣٨	١٨٢١	٣٤٣	١٥٠٧	١٥٤٧	٢٤٩٥	٨٩	٢١٧٨	٣٧٥	١٩٠٨	٧٨٨	٢٦٥١	١٢٠٢	٦٤٥٢	١٩٦٩	٥٥٦٦	٣٦٢	٢٥١٨	٢٨٣	٩٤٢٠	٤٧٩	٥٤٩٦	٣٠١١	١١٦٠٨
١٩٩٩	٢٠٠٠	١٩٠٧	٣٧٠	١٤٩٨	١٦٧٠	٢٦٣٠	١١٨	١٩٢٦	٣٨٤	١٩٠٤	٦٤٥	٢٦٤٦	١٥١٢	٥٥٥٨	١٨٤٨	٥١٨٣	٣٨٠	١٨٥٠	٢٩٧	٨٤٧٣	٥٢٩	٥٢٩٢	٢٩٧٧	١١٥٨٥
٢٠٠٠	٢٠٣١	١٥٩٤	٢٣٠	١١٨٧	١٦٧٠	٢٦٣٩	١٢٤	١٩٦٥	٤١٣	١٩٠٧	٥١٨	٢٩٦٧	١٥٤٠	٥٥٥٠	١٨٦٤	٥٠١٨	٣٧٢	٢٨٤٤	٣٠٧	٨٤٥٨	٥٤٧	٥٢٨٧	٢٩٧٤	١١٦٦٤
٢٠٠١	١٩٣٣	١٦٠٢	٢٦١	١١٩١	١٧٨٥	٢٦٢١	١٣٠	١٩٠٥	٤٠٢	١٩٠٤	٧٣١	٢٩٦٥	١٣٢٦	٥٥٤٠	١٨٩٩	٥٠٣٨	٣٥٠	٢٨٤٦	٢٩٨	٨٤٤١	٥٧٤	٥٢٧٧	٢٩٣٣	١١٨٥٢
٢٠٠٢	٢٠٠١	١٦٠٦	٢٣٦	١١٩٩	١٨٠٣	٢٦٣٤	١٤١	١٩١٥	٤١٧	١٩٠٥	٧٠٦	٢٩٥٧	١٥١٣	٥٥٤٨	١٧٨٦	٥٠٦٣	٣٥٦	٢٨٤١	٣٠٧	٨٣٦٣	٥٨٩	٥٢٨٠	٢٩٩٧	١١٨٠٤
٢٠٠٣	٢١٠٧	١٦٨١	١٨١	١٢٥٠	١٧٨٧	٢٧٦٨	١٢٢	٢٠٠٤	٤٣١	٢٠٠٢	٥٣٣	٣١٠٧	١٤٨٢	٥٥٤٧	١٨٣٣	٥٢٨٨	٣٧٩	٢٩٨٤	٢٩٤	٨٨٣٣	٦١٥	٥٥٥٢	٣٠٨٦	١١٨٤٦
٢٠٠٤	٢١٨٢	١٦٧٧	٢٠٣	١٢٧١	١٧٠٦	٢٧٧٣	١٣٧	٢٠٠٧	٤٦١	٢٠٠٣	٧٠٧	٣١٠٢	١٥٠٩	٥٨٢١	١٨٤٩	٥٣٥٠	٣٤٠	٢٩٨٠	٣٢٧	٨٨٥٤	٦١٧	٥٥٣٦	١٢٠٣٣	٢٢٥٦
٢٠٠٥	٢٤٧١	١٥٦٠	١٤٩	١١٩٧	١٤٤٨	٢٥١٩	١٦٠	١٨٥٨	٥٢٧	٢٠١١	٦٥٢	٢٨٢٢	١٤١٦	٥١٨٩	١٥٥٤	٤٨٢٦	٣٣٦	٢٦٩٧	٣٨٦	٧٨٠٩	٦٤٤	٤٧٦٤	٢٨٤٢	١٠٤٧٦
٢٠٠٦	٢٥٣٧	١٨٢٨	١٢٦	١٣٨٢	١٤٩٣	٣٠٤٠	١٦٧	٢٢١١	٤٧٤	٢١٩٤	٥٢٧	٣٣٩٢	١٥٥٢	٦٣٦٠	١٨٢٦	٥٨٣٠	٣٥٤	٣٢٥٨	٢٩٢	٩٦٧٨	٦٥١	٦٠٩٩	٣٤٥١	١١٨٦٥
٢٠٠٧	٢٢٢١	١٨٢٧	١٤٦	١٤٠٩	١٦١٩	٣٠٩٩	٢٢٦	٢٢٧٣	٤٨٨	٢٢٣١	٥٦٦	٣٤٩٤	١٦١٢	٦٥٥١	١٨٧٧	٥٩٧٧	٣٣٢	٣٣١٩	٢٩٦	٩٨٧٥	٦٨٣	٥٣٥٦	٣١٥٢	١١٩٨١
٢٠٠٨	٢٤٢٤	١٨٦٨	١١٩	١٤٠٣	١٤٣٣	٣٠٨٧	٢١٣	٢٤١٥	٤١٨	٢٢٤٧	٣٠٨	٣٣٧٠	١٧٠٤	٦٣٦١	١٩٣٤	٥٨٧٣	٣٤٠	٣٢٤٨	٢٨٦	٩٦٨٣	٧١٤	٦٠٩٣	٣٥١٤	١٢١٩٤
٢٠٠٩	٢٦٥٤	١٦٧٨	١٨٨	١٢٥٧	١٣١٩	٢٧٨٨	٢٢٢	٢٠٧١	٤١٦	١٩٩٩	٢٦٢	٣١١٨	١٣٣٠	٥٨٥٢	١٩٨٦	٥٤١٦	٣١٩	٢٩٧٦	٢٨٠	٨٩١٤	٥٢٧	٥٦٦١	٣٠٧٤	١٦٢٤٥
٢٠١٠	٢٤٦٩	١٧٣٤	١٤٤	١٢٩٥	١٤٢٩	٢٨٧٦	٣٠٦	٢١٢٦	٤٨٢	٢٠٥١	٢٦٤	٣٤٦٧	١٠٤٤	٦٦٦٨	٢٠٩٢	٦٠٤٥	٣١٢	٣٤٠٢	٢٨٤	١٠١٢١	٥٢٢	٥٨٣٢	٣٣١٢	١١٤١٣

– م . ح : المساحة المحصولية بالألف فدان.

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء، النشرة السنوية لاحصاءات الرى و الموارد المائية، أعداد متفرقة،

جدول (٩) : أهم الحاصلات المستهلكة لمياه الآبار و المساحات المستغلة لزراعتها خلال الفترة ٢٠٠٥: ٢٠١٠ (المساحة بالفدان / الكمية بالمتر المكعب)

السنوات	القمح		الفول		الشعير		البرسيم المستقيم		الخضروات		الذرة الشامية		الفول السودانى		البصل		الفواكه		القطن		الأرز		الاجمالى	الكمية
	المساحة بالألف	الكمية	المساحة بالألف	الكمية	المساحة بالألف	الكمية	المساحة بالألف	الكمية	المساحة بالألف	الكمية	المساحة بالألف	الكمية	المساحة بالألف	الكمية	المساحة بالألف	الكمية	المساحة بالألف	الكمية	المساحة بالألف	الكمية	المساحة بالألف	الكمية		
٢٠٠٥	٥٢٦٠٨	١١٦٠	٨٤٢٤	١٨٤	٢٠١٧٠	٤٤٩	٦٢٠٠	٧٠	١٢٠٦٠	١٧٤	١٤٨٨٥	٣٢٧	٦٤٩٦	١٤٣	٧٨٢	١٥	٠	٠	٢٥٠	٦	٠	٠	٥٧٢٩٠٢	١٢٤٥٠
٢٠٠٦	١٠٨٨٧٩	٢٠٤١	٦٦٧٢	١٤٦	١٥٨٠٦٤	٢٥٤٠	٢٨٠٥	٦٣	٥٥٩٧٧	٨٠٠	١٣٨٠٥	٢٧٦	٨٩١٢	١٩٥	٩٨٥	٢٢	٠	٠	٢٥١	٦	١٠٠٢٠	٢٢٠	٤٨٤٢٣٢	١١٠٨٤
٢٠٠٧	١١٠٠٤١	٢٠٥٠	٨٠٢٢	١٦٦	٩٦٠٢٥	١٦٠٠	٥٦٥٣	١٠٥	٧٩٣٣٣	١٣٠٥	١٦٠٦٩	٢٧٨	٨٣٢٠	١٦٠	٢٠٠١	٤٣	٠	٠	٢١٠٨	٤٦	١٢٥٣١	٢٧٦	٤١١٤٥٧	١٢٥٨٣
٢٠٠٨	١٣٦٩٥٣	٢٦١٦	٤٨٩٦	٩٨	١٣٩٧٤٠	٢٢٥٦	٥٠١٤٤	١٠٨٦	١٥٧٠٧٢	٣٢٥٢	٩٨٨٥٦	٢٢٣٦	١١٩١٠	٢٥٩	٧٧١٩	١٦٩	٠	٠	١١٣	٢	٦٧٣٥	١٤٨	٧٧٥٣٧٤	١٥٦١٦
٢٠٠٩	٦٦٠٧٠	١٤٥٢	٦٣٧٩	١٣٩	٢١٢١٧	٤٦٣	١٨٦٨	٤١	٢٠٢٩٣	٣٤٥	١١٥٠٥	٢٢٨	٨٨٢٣	١٩٤	٢٠٨٥	٤٢	٠	٠	١٤٧	٣	٠	٠	٢٣٩٧٩٧	٥١١٧
٢٠١٠	١٠٤٠٠٧	٢٢٢٥	٨٣٢٩	١٨٢	٩٠٧٤٨	١٥٠٧	٢٧١٢٩	٥٩٧	١٠٦٤٢٠	٢٢٧٥	٦١١٤٣	١٣٤٥	٨٩٤٠	٧٩٣	٦٨٢٥	١٥٠	٨٨٣٤٥٤	٦١٣٠	٠	٠	٢٧٢٤	٦٠	٥٥٣٧٩٣	١٤١٣٧

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء، النشرة السنوية لاحصاءات الرى و الموارد المائية، أعداد متفرقة،

جدول (١٠): كميات مياه الصرف المعاد استخدامها بالمتر المكعب والمساحات المستفيدة منها خلال الفترة ٢٠٠٥: ٢٠١٠

السنوات	كميات مياه الصرف المعاد استخدامها	المساحة بالفدان
٢٠٠٥	٦٣٠٨,١٩	---------
٢٠٠٦	٧٦٥٩,٤٢	١١٤٢٥١٧
٢٠٠٧	٩٣٥٣,٨٨	١٣٨٤١٤٠
٢٠٠٨	٩٩٢٢,٢٢	١٤٧٦٨٣٧
٢٠٠٩	٨٠٧٥	١٢١٣٩٥٣
٢٠١٠	٦٤١٥	٩٧٢٠٦٧

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء، النشرة السنوية لاحصاءات الرى و الموارد المائية، أعداد متفرقة،

جدول (١١) : النشاط التعاونى داخل القطاع الزراعى خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠

السنوات	عدد الجمعيات	رأس المال بالمليون جنيه	توزيع القروض داخل القطاع الزراعى القيمة بالمليون جنيه			توزيع القروض العينية %			القروض الاستثمارية بالمليون جنيه			الجملة	القروض الممنوحة من بنك التنمية و الإئتمان الزراعى لجمعيات الإصلاح الزراعى بالمليون جنيه
			جملة القروض العينية	جملة القروض النقدية	جملة القروض	تقاوى	أسمدة	مبيدات	قصيرة الأجل	متوسطة الأجل	طويلة الأجل		
١٩٩٥	٥٦٨٦	٥١	١٩٧,٣	١٨٣٥,٤	٢٠٣٢,٧	١١,٣٩	٦٦,٠٣	٢٢,٥٨	٢٧٤٦	١٤٦٧	١٢,٦	٤٢٢٥,٥	٣٥٨,٨
١٩٩٦	٥٦٨٧	٥٤,٩	٢٣٧,٩	٢٣٥١,٣	٢٥٨٩,٢	٥,٣٢	٧٤,٥٣	٢٠,١٥	٣٣٥٧	١٦٩٨	١٠,٢	٥٠٦٥,٣	٥٠٧,٣
١٩٩٧	٥٧٠٠	٦٠,٧	٢١٣	٢٣٧٣,٦	٢٥٨٦,٦	٦,٣١	٧٦,٦٣	١٧,٠٦	٤٢٠٥	٢٠٣٣	١٥,٤	٦٢٥٢,٦	٦٥٤,٨
١٩٩٨	٥٧٢٨	٦٢,٢	٢٨٥,٤	٢٣٣٥,٩	٢٦٢١,٣	١٩,٨٦	٦٨,٠٣	١٢,١١	٤٨١١	٢١١٢	٩,٧	٦٩٣٣	٤٨٢,٤
١٩٩٩	٥٧٢٧	٦٤,٨	١٤٦,٨	٣١٢٣,٧	٣٢٧٠,٥	٣٢,٢٧	٥٧,٧٢	١٠,٠١	٥٣٩٨	١٩٢٣	٧,٤	٧٣٢٨,٣	٣٦٧,٦
٢٠٠٠	٥٧٣٧	٧١,٦	١٠١,٦	٣٣٢٠,٧	٣٤٢٢,٣	٢٠,٥٧	٦٧,٢٧	١٢,١٦	٥٦٨٥	٢٤٦٠	٥,١	٨١٤٩,٤	٣١٧,١
٢٠٠١	٥٦٧٦	٦٦,٧	١٠٥,١	٣٧٨٥,٣	٣٨٩٠,٤	٣١,٧١	٤٧,٩٩	٢٠,٣	٦٥٥٣	٢٥٦٨	٥,٣	٩١٢٦,٧	١٩٦
٢٠٠٢	٥٦٢٤	٦٥,٢	١٣٧,٥	٣٨٥١,٩	٣٩٨٩,٤	٢٨,١٤	٥٨,٠١	١٣,٨٥	٦٠٧٦	٢٣٤٩	٨,٩	٨٤٣٤,٢	٢٢٤,١
٢٠٠٣	٥٦٧٥	٧٤,٨	١٢٧,٣	٤٠٢٦,٩	٤١٥٤,٢	٢٣,١٨	٧١,٩٦	٤,٨٦	٦٠٦٦	٢٣٩٥	٦,٤	٨٤٦٧,٤	٢٣٨,٩
٢٠٠٤	٥٧٠٠	٨٦,٦	١٧٢,٨	٤٤٨٢,٤	٤٦٥٥,٢	٣٦,٥٣	٥٤,٢١	٩,٢٦	٦٣٩٢	٢٩٠٥	٨,٢	٩٣٠٥,٣	٤٤٨,٥
٢٠٠٥	٥٦٨٥	٨٩,٧	١٥٣,٩	٤٩٤٩,٨	٥١٠٣,٧	٣٩,٨٨	٥١,١٣	٨,٩٩	٦٥٩٤	٣٥٥٧	٨	١٠١٥٨,٨	٤٣٣,٥
٢٠٠٦	٥٦٩٦	١٠١,٩	٣٤٠,٦	٤٩٩٥,٥	٥٣٣٦,١	٦٨,٠٨	٢٦,٣٧	٥,٥٥	٦٨٧٤	٣٩١٧	٨,٥	١٠٧٩٩,٢	٥٤٩,٤
٢٠٠٧	٥٦٨٩	١٠٢,٨	٣٨٢,٨	٥١٠٧,١	٥٤٨٩,٩	٦٤,١٩	٢٩,٦٧	٦,١٤	٧٠٨٠	٣٩١٨	٢٦,٤	١١٠٢٣,٥	٦٢٤,٨
٢٠٠٨	٥٧١٧	١٤٩	٣٢٦,٦	٤٨٩٤,٢	٥٢٢٠,٨	٧٨,٠٥	١٧,٣٨	٤,٥٧	٤٥٤٦	١٩٠٣	٦,٧	٦٤٥٥,٥	٧٣٣,٣
٢٠٠٩	٥٧٢٩	١٧٨,١	٦٣,١	٤٧٧٨,٠	٤٨٤١,١	٣٧,٩٨	٦٢,٠٢	٠	٤٤٦٠	١٥٥٧	٨,٩	٦٠٢٥,٣	٧٣٧,٤
٢٠١٠	٥٧٣٧	١٨٨,٩	٥٧,٩	٦٢٠١,٣	٦٢٥٩,٢	٣٤,٤٦	٣٥,٤٥	٣٠,٠٩	٥٣٨٢	٣٠٩٨	٩١	٨٥٧٠,٥	٥٧٣,٢

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاونى بالقطاع الزراعى، نشرات متنوعة،

جدول (١٢): التسويق التعاونى خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠ (الكمية بالألف طن / القيمة بالألف جنيه)

السنوات	القمح		القطن		القصب		الأرز		البصل		الفول الصويا		الذرة الشامية	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
١٩٩٥	٦٣٧,٨	٦٢,٦	٩٠٤	٣٥٥,٤	٣٤٢,٣	٣٠	٤,٢	٣,٢	٥,٢	١,٥	٣٠,٧	٢٧,٧	٠	٠
١٩٩٦	٨٢٨,٤	٨٠,١	٥٥٦٤,٨	٢٩٥٣,٤	٩٣٩,٣	١١٣,٥	٨٠,٦	٥٣,٩	٠,٠١	١,٨	٨,٢	٨,٦	١٢٤,٥	٩٦,٥
١٩٩٧	١٥٧,٢	١٥,٧	٥٧٥٧,٣	٢٧٠١,٤	١٢٥٧,٨	١١٨,١	٩,٨	٦,٩	٥,٣	٢,١	٠	٠	٠	٠
١٩٩٨	١١١٠,٥	١١١,٦	٧٢٥	٢٧٦,٦	٨٤٧٣,٥	٨٢٢,٧	٥,٤	٤,٥	٦,٨	٢,٧	٢٨	٢٧,٩	١٠٦,١	٦٨,٩
١٩٩٩	١٣٦٢,٣	١٥٩,٦	٩٩٠,٦	٣٤٦	٨٧٥٥	٨٣٠,٣	٨,٦	٥,٩	١٠,١	٢	٢٢,٢	٢٠,٢	١٥٦,٩	١٠٨,١
٢٠٠٠	٥١٢,٨	٢٣٢,٤	١٠٢٨,٧	٤٢٨,٩	٨٤٦٨,٦	٨٤٠,١	٨,٧	٤,٦	٢٩٠,٦	٥٨,١	٦,٤	٥,٤	١٩١,٩	١٢٨,٦
٢٠٠١	٢١٩,٣	١٢١	١٥٧٦,٥	٦٨٠,٦	٨٠٧١,٨	٩٥٥,٣	٢,٩	٢,٤	٣,٤	٠,٦	٢,٧	٢,٥	١٥٥,١	١٠٩
٢٠٠٢	١٧٢٧,٣	١٨٨,٣	١٥٣٢,٤	٦٤٢	١٠٩١٠,٣	١٠٣٤,٩	٢,٢	٢,١	٣,٩	١,٢	١,١	١,٣	٦٤,٨	٤٧,٨
٢٠٠٣	٢٩٣,١	١١١,١	١٠٦٧	٧٩٨,٩٣	١٠٨٠٩	١١٣٣,٥	٣,٤	٤	٦,١	٣	٢,٦	٥,٧	١٤,٣	١٣,٨
٢٠٠٤	١١٨٥	١٨٨,٥	١٨٧٥	١٠٠٠,٨	١٠٧٦٤,٨	١٣٥٥,٢	٥,١	٥,٧	٦	٢,٣	٠,٨	١,٣	١٦,٩	١٨,٣
٢٠٠٥	٣٦٥,٧	٢٦٠,١	٨٢١,٤	٥٩٦,٧	٩٥٤٦,٩	٤٢٨,٢	٥,٨	٨,١	٠,٤	٠,٤	٤	٦,٢	٠	٠
٢٠٠٦	٣٤٧,٨	١٨٤,٢	٨٣٥,٥	٦٣٦	١٧٩٧٨	٢٨٠٤	٤,٥	٥,٨	٢,١	٢,١	١,٨	٢,٩	٠	٠
٢٠٠٧	٣٩١,٢	٢٠٨,٦	٧٩٧	٥٤٢,٣	١١٥٣٣,٣	٥٧١,٥	٢,٩	٤,٦	٢,٨	١,٨	١,٦	٤,٩	٠	٠
٢٠٠٨	٣٠٨,٧	٢٣٦,٨	٢٤٢	١٩٤,٨	١٠٢٧٦,٣	٢٠٩٣,٥	٨	٧	١	٠,٨	٣,٥	٧,٧	٠	٠
٢٠٠٩	٦٩٧	٤٢٥,٨	٧٩,٦	٨٥,٠	١٠٣٥٦,١	٢٤٢١,٥	٠,٥	٠,٥	١,٩	١,٣	١,٦	٤,١	٠	٠
٢٠١٠	٥٣٠,٢	١٨٧,٣	١٤٠,٥	١٤٧,٦	١٦٧٩٠,٠	٤٦٩٩,٥	٠	٠	٠	٠	١,٩	٥,٦	٠	٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاونى بالقطاع الزراعى، نشرات متنوعة،

جدول (١٣) : مشروعات الأمن الغذائى خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٥ (القيمة بالمليون جنيه)

السنوات	تسمين الدواجن	إنتاج البيض	تحضين كتاكيت و بط	تربية أرانب	تسمين عجول	تربية إناث	أغنام وماعز	تسمين البط	أعلاف	مناحل	تصنيع زراعى وألبان	مشروعات زراعية	بيوت محمية (صوب)	الإجمالى
١٩٩٦	٧,٢	٧,٦	٠,٠١	٠	١,٢	٠,٥	٠,٥	٠	٢,٤	١,٤	٠,٩	٠,٥	٠,١	٢٣,٤
١٩٩٧	٩,١	٧,٤	٠,٠٢	٠,٠١	٢	٠,٤	٠,١	٠	٣,١	١,٤	١,١	٠,٣	٠,٢	٢٦,٥
١٩٩٨	٨,٤	٨,٥	٠,٠٣	٠,٠١	١,٢	٠,٤	٠,٢	٠	٣,٨	١,٥	١,٢	٢,٤	٠,٢	٢٩
١٩٩٩	١١,٤	١٠	٠,٢	٠,٠١	٣,٦	٠,٣	٠,١	٠	٣,٥	١,٤	١,٤	٠,٦	٠,٢	٣٣,٧
٢٠٠٠	١١,٢	١٠,٤	٠,٢	٠,٠١	١,٥	٠,٣	٠,١	٠	٣,٨	١,٤	٠	٠,٦	٠,٢	٥٦,١
٢٠٠١	١١	١٠,٦	٠,١	٠,٠١	٢,١	٠,٢	٠,١	٠,٤	٣	١,٤	٠,١	٠,٥	٠,١	١٠٧,٧
٢٠٠٢	٩	٨,١	١,٥	٠,٠٤	١,٥	٠,٤	٠,٠٣	٠,٠١	٣,٩	١,٤	١,٩	١,٩	٠,٥	٢٧,٨
٢٠٠٣	١٣,٨	١٦,٤	٠,٠٥	٠,٠١	١,٧	٠,٣	٠,٠٥	٠	٤,٤	١,٣	٠	٠,٥	٠,٣	٣٠,٢
٢٠٠٤	١٤	١٠,٤	٠,١	٠,٠١	١,٩	٠,٢	٠,١	٠,٣	٥,٩	١,٨	٠	٠,١	٠,٢	٣٤,٥
٢٠٠٥	١٤,٦	١٠	٠,٠٢	٠,٠١	٢,٦	٠,٢	٠,٠٢	٠	٧,٤	١,٤	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠٦	٣٦,٦
٢٠٠٦	١٤	١٠	٠,٠٢	٠	٣,٧	٠,٢	٠,١	٠	٧,٦	١,٤	٠,٠٢	٠,٣	٠,١	٨٢,٢
٢٠٠٧	١٨,٤	١٥,٦	٠,٠١	٠,٠٤	٧,٧	١,٩	٠,٤	٠,٠٨	٨,٥	١,٥	٠,٠٢	٠,٣	٠,١	٥٦,٦
٢٠٠٨	١٤,٩	٦٥,٦	٠,٠	٠,٠	٨,٧	٠,٠٧	٠,٠٩	٠	٦,٥	١,٤	٦,٣	٠,١	٠,٤	١٠٤,١
٢٠٠٩	١٦,٨	١٠,٧	٢,٥	٠	٧,٧	٠,٢	٠,٥	٠	٧,٥	١,٤	٦,٣	٠,٥	٠,١	٥٥,٣
٢٠١٠	١٩,٢	١٥	٠,٠٦	٠	٩٤,١	٠,٣	٠,١	٠	٧,٩	٠,٤	٧,٩	٠,٥	١,٣	١٤٨

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاونى بالقطاع الزراعى، نشرات متنوعة،

جدول (١٤) : توزيع الاستثمارات بالجمعيات التعاونية (القيمة بالمليون جنيه)

السنوات	مشروعات الأمن الغذائى	مشروعات الميكنة الزراعية	مشروعات مستلزمات الإنتاج	المشروعات الخدمية	الإجمالى
١٩٩٦	٢٣,٤	٢٢,٣	٣٤	٤,٨	٨٤,٥
١٩٩٧	٢٦,٥	٢١,٣	١٨٣,٩	٣١	٢٦٢,٧
١٩٩٨	٢٩	٢٩,٤	١٣٧,١	٢٢,٨	٢١٨,٣
١٩٩٩	٣٣,٧	٢٧,٤	١٣٧,٢	١٢,٨	٢١١,١
٢٠٠٠	٥٦,١	٢٨,٩	١٥٠	٩,٧	٢٤٤,٧
٢٠٠١	١٠٧,٧	٣٢,٥	٢٢٧,٧	٧,٤	٣٧٥,٣
٢٠٠٢	٢٧,٨	٣١,٣	٣٥٧	١١,٦	٤٢٧,٧
٢٠٠٣	٣٠,٢	٣٢,٤	٢٨٦,٢	١٣,٧	٣٦٢,٥
٢٠٠٤	٣٤,٥	٣٢,٥	٦٢٧,٣	١٢,٦	٧٠٦,٩
٢٠٠٥	٣٦,٦	٢٩,١	٥٩٤,١	١٢	٦٧١,٨
٢٠٠٦	٨٢,٢	٣٣,٤	٦٩٠	١٤	٨١٩,٦
٢٠٠٧	٥٦,٦	٣٥,٧	١٠٦٩,٥	٢٤,٢	١١٨٦
٢٠٠٨	١٠٤,١	٢٧,٨	٢٠٨٧,٢	٢٤,٥	٢٢٤٣,٦
٢٠٠٩	٥٥,٣	٣٦,٣	١٤٤١,١	٣٣,٥	١٥٦٦,٢
٢٠١٠	١٤٨	٤٠,٩	٢٠٣٠,٩	٣١,٩	٢٢٥١,٧

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاونى بالقطاع الزراعى، نشرات متنوعة.

جدول (١٥) : تطور أعداد الميكنة الزراعية خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١١

السنوات	العدد بالألف	نشاط زراعى			نشاط استصلاح الأراضى	الإجمالى
		القطاع الخاص	القطاع العام و الحكومى	الإجمالى	قطاع خاص و عام	
١٩٩٥	الجرارات	٧٩٨٣٥	٥٢١٤	٨٥٠٤٩	٢٧٢٠	٨٧٧٦٩
	ماكينات الرى	٣٠٤٩٧	٣٠٠٢	٣٣٤٩٩	٥٢١	٣٤٠٢٠
	ماكينات الدراس	٠	٢٢٩٧	٢٢٩٧	١٣٤	٢٤٣١
	الآت الحرث	٠	٤٥٧٥	٤٥٧٥	٣٧٢	٤٩٤٧
	المقطورات	٠	٣٤٤٤	٣٤٤٤	٢٥٠	٣٦٩٤
	آلات أخرى	٠	٢١٧٠١	٢١٧٠١	٢٣٥٧	٢٤٠٥٨
الإجمالى		**١١٠٣٣٢**	**٤٠٢٣٣**	**١٥٠٥٦٥**	**٦٣٥٤**	**١٥٦٩١٩**
١٩٩٧	الجرارات	٧٨٧٥٧	٤٢٥٧	٨٣٠١٤	٢٧٧٥	٨٥٧٨٩
	ماكينات الرى	٤٠١٩١	٤٢٨٤٠٣	٤٦٨٥٩٤	١٢٩٠	٤٦٩٨٨٤
	ماكينات الدراس	٠	٣٧٧٤٨	٣٧٧٤٨	١٢٢	٣٧٨٧٠
	الآت الحرث	٠	٢٨٤٣٥	٢٨٤٣٥	٣٢٥	٢٨٧٦٠
	المقطورات	٠	٣٥٨٤	٣٥٨٤	٩٧٣	٤٥٥٧
	آلات أخرى	٠	٦٧٣٩٦	٦٧٣٩٦	١٥٢٦	٦٨٩٢٢
الإجمالى		**١١٨٩٤٨**	**٥٦٩٨٢٣**	**٦٨٨٧٧١**	**٧٠١١**	**٦٩٥٧٨٢**
١٩٩٩	الجرارات	٨٣٨١٢	٤٠٦٨	٨٧٨٨٠	٢١٢٢	٩٠٠٠٢
	ماكينات الرى	٤٥١٩٠	٤٨٥٠٤٨	٥٣٠٢٣٨	٩٥٦	٥٣١١٩٤
	ماكينات الدراس	٤٠٣٥٠	١٠٩٦	٤١٤٤٦	٨٧	٤١٥٣٣
	الآت الحرث	٠	٣٧٩٢٠	٣٧٩٢٠	٢٤٣	٣٨١٦٣
	المقطورات	٠	٣٢٥٢	٣٢٥٢	٨٥٤	٤١٠٦
	آلات أخرى	٠	٨٣٢١٧	٨٣٢١٧	١٢٥٢	٨٤٤٦٩
الإجمالى		**١٦٩٣٥٢**	**٦١٤٦٠١**	**٧٨٣٩٥٣**	**٥٥١٤**	**٧٨٩٤٦٧**
٢٠٠١	الجرارات	٨٦٥٦١	٤١٧٣	٩٠٧٣٤	١٤٦٩	٩٢٢٠٣
	ماكينات الرى	٥٣٢٧٣	٥٦٥٦٧٧	٦١٨٩٥٠	٥٧٣	٦١٩٥٢٣
	ماكينات الدراس	٤٤٥٠٠	١٠٨٤	٤٥٥٨٤	٤٥	٤٥٦٢٩
	الآت الحرث	٠	٤٤٩٤٤	٤٤٩٤٤	١٥٠	٤٥٠٩٤
	المقطورات	٠	٤٢٣٦	٤٢٣٦	٦٤٣	٤٨٧٩
	آلات أخرى	٠	٩٢٢٦٠	٩٢٢٦٠	٧٢٨	٩٢٩٨٨
الإجمالى		**١٨٤٣٣٤**	**٧١٢٣٧٤**	**٨٩٦٧٠٨**	**٣٦٠٨**	**٩٠٠٣١٦**
٢٠٠٣	الجرارات	٨٩٨٤٧	٤٣٠٤	٩٤١٥١	٣٣١	٩٤٤٨٢
	ماكينات الرى	٥٩١٥٧	٥٩٩٥٥٥	٦٥٨٧١٢	١٦٢	٦٥٨٨٧٤
	ماكينات الدراس	٤٥٨٩١	١٠٨٣	٤٦٩٧٤	١	٤٦٩٧٥
	الآت الحرث	٠	٤٨٨٠٦	٤٨٨٠٦	٣١	٤٨٨٣٧
	المقطورات	٠	٠	٠	٢١٣	٢١٣
	آلات أخرى	٠	٨٩٥٨١	٨٩٥٨١	٢٥	٨٩٦٠٦
الإجمالى		**١٩٤٨٩٥**	**٧٤٣٣٢٩**	**٩٣٨٢٢٤**	**٧٦٣**	**٩٣٨٩٨٧**

تابع جدول (١٥) : تطور أعداد الميكنة الزراعية خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١١

السنوات	العدد بالألف	نشاط زراعى			نشاط استصلاح الأراضى	الإجمالى
		القطاع الخاص	القطاع العام و الحكومى	الإجمالى	قطاع خاص و عام	
٢٠٠٥	الجرارات	٩٣٤٨٠	٤١٢٠	٩٧٦٠٠	٤٥١	٩٨٠٥١
	ماكينات الرى	٦٢٦٩٥	٦٢١٠٨٠	٦٨٣٧٧٥	١٧٠	٦٨٣٩٤٥
	ماكينات الدراس	٤٧٧٢٣	١٣٠٩	٤٩٠٣٢	١١	٤٩٠٤٣
	الآت الحرث	٠	٠	٠	٠	٥٢٢٧٠
	المقطورات	٠	٠	٠	٠	٢٨٠
	آلات أخرى	٠	٠	٠	٠	١١٣٥٩٥
	الإجمالى	**٢٠٣٨٩٨**	**٦٢٦٥٠٩**	**٨٣٠٤٠٧**	**٦٣٢**	**٩٩٧١٨٤**
٢٠٠٧	الجرارات	٩٥٤٩١	٦٧٢٨	١٠٢٢١٩	٣٦٥	١٠٢٥٨٤
	ماكينات الرى	٦٤٩٣٤	٦٢٢٥٦٤	٦٨٧٤٩٨	١٥٠	٦٨٧٦٤٨
	ماكينات الدراس	٥٠١٧٨	٧٠٨	٥٠٨٨٦	٢	٥٠٨٨٨
	الآت الحرث	٠	٠	٠	٠	٥٤٨١٥
	المقطورات	٠	٠	٠	٠	٧٠
	آلات أخرى	٠	٠	٠	٠	١١٩٣٢٨
	الإجمالى	**٢١٠٦٠٣**	**٦٣٠٠٠٠**	**٨٤٠٦٠٣**	**٥١٧**	**١٠١٥٣٣٣**
٢٠٠٩	الجرارات	١٠٥٥١٩	٤٥٤٩	١١٠٠٦٨	٢٣٦	١١٠٣٠٤
	ماكينات الرى	٧٦١٥٣,٢١	٧٣٠١٢٩,٧٨٨٩	٨٠٦٢٨٣	١٠٤	٨٠٦٣٨٧
	ماكينات الدراس	٥٤٤٨٣	١٤٤٣	٥٥٩٢٦	٣	٥٥٩٢٩
	الآت الحرث	٠	٥٩٥٩٠	٥٩٥٩٠	١٨	٥٩٦٠٨
	المقطورات	٠	٠	٠	٥٦	٥٦
	آلات أخرى	٠	٠	٠	٠	١٣٠٧٦٥
	الإجمالى	**٧٩٥٧١١,٧٨٨٩**	**١٠٣١٨٦٧**	**٤١٧**	**١١٦٣٠٤٩**	**٢٣٦١٥٥,٢**
٢٠١١	الجرارات	١١٠٣٣٨	٥١٥٣	١١٥٤٩١	٣٣٥	١١٥٨٢٦
	ماكينات الرى	٧٥٧٨٣,٣٥	٧٢٦٥٨٣,٦٥٤	٨٠٢٣٦٧	٦٨	٨٠٢٤٣٥
	ماكينات الدراس	٥٧٤٤٧	١٢٤٨	٥٨٦٩٥	٣	٥٨٦٩٨
	الآت الحرث	٠	٦١٨٣٥	٦١٨٣٥	٥	٦١٨٤٠
	المقطورات	٠	٠	٠	٣٧	٣٧
	آلات أخرى	٠	١٤٢٨٤٤	١٤٢٨٤٤	٠	١٤٢٨٤٤
	الإجمالى	**٩٣٧٦٦٣,٦٥٤**	**١١٨١٢٣٢**	**٤٤٨**	**١١٨١٦٨٠**	**٢٤٣٥٦٨,٣**

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء، نشرة الآلات الزراعية الميكانيكية، نشرات متنوعة،

Agricultural sector growth and its reflection on the Egyptian economic growth rates during the period 1995: 2010

Alshymaa Hamed Mahmoud Haggag
Teaching assistance of economic
Alshorouk Academy

Prof. Dr. khadiga Mohamed El.assar
Prof. of economics
Faculty of economic and political science
Cairo university

Summary

The thesis is concerned with measure the effect of agriculture growth on the Egyptian economic growth during the period from 1995 to 2010, and the importance of that thesis return to the necessity of increasing attention to that sector and public investment directed to it, especially in the light of the importance of his contribution in the Egyptian economy, as it contain a large proportion of the population and employment, and the provision of food, so to measure the effect of that sector on economic growth, the thesis use the multiple regression to measure it comparing to other sector.

The thesis was concluded by some recommendations of how to improve that sector productivity to increase its contribution in economic growth

Key words

Economic growth, agriculture growth, agriculture productivity.